



حلقة العمل الدولية لجهات الوصل الوطنية في مجال مكافحة الإرهاب:

تحسين الروابط بين الجهود الوطنية والعالمية المبذولة لمكافحة الإرهاب

المعقودة في
مركز فيينا الدولي
النمسا

١٢-١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
فيينا

حلقة العمل الدولية لجهات الوصل الوطنية
في مجال مكافحة الإرهاب:
تحسين الروابط بين الجهود الوطنية والعالمية
المبذولة لمكافحة الإرهاب

المعقودة في
مركز فيينا الدولي
النمسا

١٢-١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩



الأمم المتحدة
نيويورك، ٢٠١٠

نظمت حكومات تركيا وسويسرا والنرويج والنمسا حلقة العمل هذه التي عقدت لمدة يومين، ونُظمت أيضا باسم الحكومات الأخرى المشاركة في الرعاية، وهي حكومات سلوفاكيا وكوستاريكا واليابان، بالتعاون الوثيق مع فرقة العمل المعنية بتنفيذ تدابير مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية التابعة للجنة مكافحة الإرهاب ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

لا تنطوي التسميات المستعملة في هذا المنشور أو عرض مادته على التعبير عن أي رأي كان من جانب أمانة الأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو سلطات أي منها أو بشأن تعيين تخومها أو حدودها.

هذا المنشور غير محرر رسميا.

المحتويات

v	تصدير
vii	رسالة من الأمين العام للأمم المتحدة
١	أولاً- الخلفية
٣	ثانياً- ملخص المناقشات
٣	الجلسة الافتتاحية
٣	المنافرة الأولى: التنفيذ الوطني لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب
٨	المنافرة الثانية: المساعدة على بناء القدرات والتعاون القانوني الدولي
	المنافرة الثالثة: دور الجهود الوطنية والإقليمية لمكافحة الإرهاب في تحسين الروابط بين تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب والالتزامات الناجمة عن قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (١٢٦٧ (١٩٩٩) و١٣٧٣ (٢٠٠١) و١٥٤٠ (٢٠٠٤)
١١	
	الجلسة الرابعة: الفائدة من إيجاد شبكة عالمية لجهات الوصل الوطنية في مجال مكافحة الإرهاب لكي تتعاون فيما بينها ومع الأمم المتحدة
١٤	
١٤	الجلسة الختامية
١٧	ثالثاً- الملاحظات الختامية
٢١	رابعاً- الحضور
	المرفقات
٢٣	الأول- برنامج العمل
٢٧	الثاني- قائمة المشاركين

تصدير

أصبحت مكافحة الإرهاب على مدى العقد الماضي شاغلا عالميا وألوية عليا للمجتمع الدولي. ولئن أحرز تقدّم في مكافحة التهديد الذي يمثله الإرهاب وفي فهم أسبابه، فإن الإرهاب لا يزال واحدا من أخطر التحديات التي تواجه المجتمع الدولي اليوم. وهو يمثل مشكلة معقدة تستلزم الأخذ بنهج منسق متعدد الأطراف. وشكّل اعتماد الجمعية العامة الاستراتيجية للأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ معلّماً بارزاً حاسماً في هذا المجال. فهذه الاستراتيجية تقضي باتخاذ تدابير شاملة توافق عليها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للتصدي للإرهاب على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي.

وينبغي تنفيذ الاستراتيجية العالمية باتخاذ تدابير ملموسة. وتقع المسؤولية الرئيسية عن تنفيذها على عاتق الدول الأعضاء. فيتعيّن عليها أن تحدّد الاحتياجات الخاصة بكل بلد وقد يلزم أن تعتمد استراتيجيات شاملة وتدابير ذات صلة على الصعيد الوطني. ويتطلّب التنفيذ الفعّال للاستراتيجية العالمية وغيرها من الولايات الدولية استمرار مشاركة طائفة عريضة من مختلف الجهات الوطنية العاملة في مجالات مختلفة عديدة. ولا يستلزم تنفيذها مشاركة موظفي الأمن وإنفاذ القانون فحسب، بل يقتضي أيضا مشاركة مجموعة واسعة من الجهات ذات المصلحة، بما فيها المجتمع المدني، التي تعمل في مجالات متنوعة من قبيل حقوق الإنسان والتعليم والخدمات الاجتماعية والمعونة الإنمائية والقطاع المالي، والتي لا صلة لها تقليديا بجهود مكافحة الإرهاب ولكن بعضها يعالج ظروفًا قد تفضي إلى انتشار الإرهاب. وعلى الصعيد الوطني، يستلزم التنفيذ الناجح لتدابير مكافحة الإرهاب تأزر الجهود والتعاون الفعّال فيما بين الوكالات والإدارات. وينبغي أن تكون للدول الأعضاء، في مواجهة التحدي الذي يمثله تنفيذ الأركان الأربعة للاستراتيجية العالمية وغيرها من الولايات الدولية لمكافحة الإرهاب، إمكانية الاعتماد على قدر كاف من المساعدة بغية تحقيق نتائج قابلة للاستمرار على الأمد الطويل.

وفي هذا السياق، لا بدّ من توفّر قنوات فعّالة للإبلاغ عن مسائل السياسات ذات الصلة، وللتبادل الأوسع نطاقا للمعلومات والخبرات بين البلدان وعلى كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي وذلك من خلال الأمم المتحدة بصفة خاصة. ولئن كان الموظفون الوطنيون المعنيون بمكافحة الإرهاب يعقدون اجتماعات على الصعيد الإقليمي، فإنه لا توجد حاليا إلا بضعة أماكن تجمع جهات الوصل الوطنية في مجال مكافحة الإرهاب من جميع المناطق من أجل إقامة الشبكات وتبادل الخبرات والممارسات الجيدة بشأن المسائل المشتركة المتعلقة بتنفيذ الالتزامات الوطنية والدولية في مجال مكافحة الإرهاب. وتوفّر الأمم المتحدة محفلا عالميا فريدا في هذا الصدد بالنظر إلى أنها تكاد تضم جميع دول العالم في عضويتها.

ومراعاة لهذه الاعتبارات، قامت حكومات تركيا وسويسرا والنرويج والنمسا، وكذلك باسم الحكومات الأخرى المشاركة في الرعاية، وهي حكومات سلوفاكيا وكوستاريكا واليابان، بالتعاون الوثيق مع فرقة العمل المعنية بتنفيذ تدابير مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية التابعة للجنة مكافحة الإرهاب ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بتنظيم حلقة عمل دولية لمدة يومين لجهات الوصل الوطنية في مجال مكافحة الإرهاب بشأن «تحسين الروابط بين الجهود الوطنية والعالمية المبذولة لمكافحة الإرهاب»، عُقدت في فيينا يومي ١٢ و١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. وتشترك حكوماتنا في الاعتقاد بأن من شأن شبكة عالمية لجهات الوصل الوطنية في مجال مكافحة الإرهاب تحت رعاية الأمم المتحدة أن توفّر محفلا قيّما تتعاون في إطاره هذه الجهات بشأن المسائل المشتركة المتعلقة بتنفيذ التعهدات الوطنية والدولية في

مجال مكافحة الإرهاب. واستغل عدد كبير من الجهات الفاعلة الرفيعة المستوى المعنية بمكافحة الإرهاب حلقة العمل هذه للتواصل فيما بينها وتبادل المعلومات بشأن المسائل المتصلة بتنفيذ الالتزامات العالمية والإقليمية في مجال مكافحة الإرهاب.

وما نُشرَ تقرير حلقة العمل إلا دليل على ثراء المناقشات التي أُجريت خلال ذلك اليومين. ويشير هذا التقرير إلى عدد من التحديات التي تواجهها دول عديدة في سياق تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب بطريقة شاملة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي. ويؤمل بأن يفيد التقرير كوثيقة مرجعية قيّمة في المستقبل وأن يعزز الحوار بين طائفة واسعة من الجهات ذات المصلحة.

مايكل سبينديليغر
وزير خارجية جمهورية النمسا

يونس غار ستور
وزير خارجية مملكة النرويج

ميشلين كالمي-راي
المستشارة الاتحادية
ورئيسة وزارة الخارجية الاتحادية السويسرية

أحمد داود أوغلو
وزير خارجية جمهورية تركيا

رسالة من الأمين العام للأمم المتحدة

ألقتها بالنيابة عنه في حلقة العمل السيد جان - بول لابورد، رئيس مكتب فرقة العمل المعنية بتنفيذ تدابير مكافحة الإرهاب

أتوجّه بالشكر إلى تركيا وسويسرا والنرويج والنمسا، وإلى الدول الأعضاء الأخرى المشاركة معها في الرعاية، وهي سلوفاكيا وكوستاريكا واليابان، لتنظيمها هذا الحدث. فهذا الاجتماع هو أول ملتقى من نوعه لجهات الوصل في مجال مكافحة الإرهاب في حكومات من جميع أنحاء العالم. ومن ثمّ، فإنه يُعدّ معلماً بارزاً في جهودنا الرامية إلى النهوض بالتعاون والتنسيق بين الجهات الوطنية والدولية التي تؤدي دوراً في مساعيها المشتركة لمكافحة هذا الخطر.

وقد اعتمدت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، في عام ٢٠٠٦، استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، وأكدت عليها مجدداً في العام الماضي. ووجودكم بين ظهرانينا اليوم لهو دليل آخر على إقرارنا الجماعي بأن الإرهاب هو تحد عالمي النطاق، يستلزم تدابير تصدّ متكاملة وعالمية النطاق، تتبع من مبدأ سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان.

وتقع على عاتق الدول الأعضاء المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة. وللوفاء بهذه المسؤولية على نحو فعّال، ولكفالة التنسيق بين الوكالات بشأن الأركان الأربعة للاستراتيجية بوجه خاص، يمثل تعيين مكتب مخصّص وجهة وصل مخصّصة من قبل كل حكومة خطوة ضرورية وهامة.

وتتصل الجهود الفعّالة الرامية إلى مكافحة الإرهاب بمجالات متعددة. فإضافة إلى مجال الأمن وإنفاذ القانون، ثمة مجالات أقل اتساماً بالطابع التقليدي تشكّل جزءاً هاماً أيضاً من هذه الجهود مثل التعليم وحقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية الاقتصادية ومشاركة المجتمع المدني. ومهمتكم، كجهات وصل، يمكنها أن تكفل استجابة وطنية شاملة. وبوسعكم تعزيز مشاركة الوزارات الوطنية المعنية. كما يمكنكم توفير وسائل لتبادل المعلومات بين النظراء المحليين والأجانب. ويمكنكم، بالمختصر المفيد، دفع الجهود العالمية لمكافحة الإرهاب إلى مستوى لم يسبق لنا أن بلغناه حتى تاريخه.

وعلى الصعيد المتعدّد الأطراف، يتسم دور فرقة العمل المعنية بتنفيذ تدابير مكافحة الإرهاب بأهمية حاسمة. وفرقة العمل، التي يشارك فيها أكثر من أربعة وعشرين كيانا من منظومة الأمم المتحدة، تكفل تنسيق واتساق جهود مكافحة الإرهاب التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة وتساعد الدول الأعضاء على تحديد الممارسات الجيدة في طائفة واسعة من الميادين.

ولا يمكن لمساعيها الجماعية أن تتكلّل بالنجاح إلا من خلال التعاون السلس على جميع المستويات. وهذا التعاون يبدأ بكم. أتوجه إليكم بشكري على مشاركتكم، وتفضلوا بقبول أفضل تمنياتي بحلقة عمل مثمرة.

أولاً - الخلفية

١- أصبحت مكافحة الإرهاب في السنوات القليلة الماضية شاغلا عالميا وأولوية عليا للمجتمع الدولي. وقد اتخذ عدد من الخطوات الهامة التي تجسّد هذا الاهتمام. وتشمل هذه الخطوات اعتماد الجمعية العامة لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في عام ٢٠٠٦. وتمثل هذه الاستراتيجية معلماً بارزاً على درب المبادرات الدولية لمكافحة الإرهاب وتقضي باتخاذ تدابير شاملة للتصدي للإرهاب على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي. وفي عام ٢٠٠٧، قامت حكومة النمسا والمكتب التنفيذي للأمن العام ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة معا بتنظيم ندوة حول "المضي قدماً في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب"، في فيينا، مثلت مساهمة هامة في هذا المسعى.

٢- وكانت تلك الندوة هي المرة الأولى التي تجتمع فيها الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وكوكبة واسعة من ممثلي المجتمع المدني إلى جانب أعضاء فرقة العمل المعنية بتنفيذ تدابير مكافحة الإرهاب لمناقشة تنفيذ الاستراتيجية. وقد أبرزت إعادة تأكيد هذه الاستراتيجية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ أهمية التي توليها الدول الأعضاء لهذا المسعى. ولكن كان من الشواغل التي أثارها الدول الأعضاء، أثناء الاستعراض الذي أجرته الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ للتقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية، كيفية تحسين ربط الإجراءات الدولية المتخذة تحت رعاية الأمم المتحدة بالجهود الوطنية التي تضطلع بها الدول الأعضاء. وكانت أهمية تحسين الربط بين جهود الأمم المتحدة العالمية والجهود الوطنية أيضاً من الاستنتاجات الرئيسية التي خلصت إليها "العملية الدولية للتعاون العالمي على مكافحة الإرهاب" لعام ٢٠٠٨ التي استهلتها سويسرا بالتعاون مع تركيا وسلوفاكيا وكوستاريكا واليابان بدعم من مركز التعاون العالمي على مكافحة الإرهاب. وسعت العملية الدولية تلك إلى تحديد السبل التي تجعل مؤسسات الأمم المتحدة وجهودها أكثر ارتباطاً بالاستراتيجيات والمساعدات الوطنية في مجال مكافحة الإرهاب. وعلى مدار هذه العملية، شدّد على أن بوسع جهات الوصل الوطنية في مجال مكافحة الإرهاب أن تنهض بدور رئيسي في هذا الشأن. وكان من بين التوصيات الرئيسية التي انتهت إليها العملية "عقد اجتماعات دورية بين منسقي مكافحة الإرهاب الوطنيين أو جهات الوصل الوطنية المعنية بذلك من عواصم الدول لمناقشة المسائل الملموسة المتصلة بالاستراتيجية مع فرقة العمل [المعنية بتنفيذ تدابير مكافحة الإرهاب التابعة للأمم المتحدة] والجهات التابعة لها، وتقييم جهود تنفيذ الاستراتيجية، وتحديد توجهات سياسية للاستراتيجية، ومناقشة السبل التي ربما يمكن أن تساعد بها الأمم المتحدة الجهود الوطنية."

٣- وابتغاء تعزيز التواصل بين جهات الوصل الوطنية في مجال مكافحة الإرهاب وتيسير دورها كحلقة ربط بين الجهود الوطنية والإقليمية والعالمية في مجال مكافحة الإرهاب، عُقدت حلقة العمل الدولية لجهات الوصل الوطنية في مجال مكافحة الإرهاب بشأن "تحسين الروابط بين الجهود الوطنية والعالمية المبذولة لمكافحة الإرهاب" في فيينا يومي ١٢ و١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. وقد تولت حكومات تركيا وسويسرا والنرويج والنمسا، وكذلك حكومات سلوفاكيا وكوستاريكا واليابان المشاركة معها في الرعاية، تنظيم حلقة العمل هذه على مدى يومين، بالتعاون الوثيق مع فرقة العمل المعنية بتنفيذ تدابير مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية التابعة للجنة مكافحة الإرهاب ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

٤- ووقّرت حلقة العمل محفلاً عالمياً لجهات الوصل الوطنية في مجال مكافحة الإرهاب والمسؤولين المشرفين على أنشطة مكافحة الإرهاب وتنفيذ ولايات الأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب على

الصعيد الوطني وممثلي الجهات المعنية من مؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية والمجتمع المدني لمعالجة الاحتياجات العملية في مجال مكافحة الإرهاب، ولتعلم كل مشارك من خبرات الآخر، ولتبادل الممارسات الفضلى والتعريف بالتحديات وسائر المعلومات المتعلقة بالجهود الوطنية الرامية إلى تنفيذ ولايات الأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب إلى جانب الأنشطة الأخرى المتعلقة بمكافحة الإرهاب. وقد نوقشت مواضيع مختلفة، ومن بينها تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب على الصعيد الوطني، والمساعدة على بناء القدرات والتعاون القانوني الدولي، والجهود الوطنية في مجال مكافحة الإرهاب الرامية إلى تحسين الربط بين تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب والالتزامات الناشئة عن قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٢٦٧ (١٩٩٩) و١٣٧٣ (٢٠٠١) و١٥٤٠ (٢٠٠٤) إلى جانب مناقشة جدوى إقامة شبكة عالمية لجهات الوصل الوطنية في مجال مكافحة الإرهاب لكي تتفاعل فيما بينها ومع الأمم المتحدة. وشجّع المشاركون على إبداء آرائهم وعرض خبراتهم والمساهمة بأفكارهم في العملية المستمرة الرامية إلى إقامة الشبكة.

٥- وقُسمت حلقة العمل إلى أربع جلسات مواضيعية.

المنظرة الأولى: التنفيذ الوطني لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب: (أ) دور جهات الوصل الوطنية في مجال مكافحة الإرهاب في التشجيع على اتباع نهج كلي على الصعيد الوطني للتصدي للإرهاب، و(ب) التنفيذ المتكامل لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب

المنظرة الثانية: المساعدة على بناء القدرات والتعاون القانوني الدولي: (أ) كيف تتصوّر البلدان المتلقية المساعدة الحالية المقدّمة لبناء القدرات؟ هل تلبّي احتياجاتها؟ ما هو منظور الجهات المانحة؟ و(ب) تنفيذ الاتفاقيات والبروتوكولات العالمية الـ ١٦ المناهضة للإرهاب: آثار ذلك في التعاون القانوني الدولي وحماية حقوق الإنسان

المنظرة الثالثة: دور الجهود الوطنية والإقليمية لمكافحة الإرهاب في تحسين الروابط بين تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب والالتزامات الناجمة عن قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٢٦٧ (١٩٩٩) و١٣٧٣ (٢٠٠١) و١٥٤٠ (٢٠٠٤)

الجلسة الرابعة: الفائدة من إقامة شبكة عالمية لجهات الوصل الوطنية في مجال مكافحة الإرهاب لكي تتعاون فيما بينها ومع الأمم المتحدة

٦- وقد بدأت كل جلسة بملاحظات استهلالية قدمها الرئيس وبعروض إيضاحية وجيزة قدمها العديد من المناظرين الذين حدد أسماءهم القائمون بتنظيم حلقة العمل، بالنظر إلى وظائفهم وخبراتهم ذات الصلة ومدى إمكانية إسهامهم في المناقشات. وإثر هذه العروض الإيضاحية الافتتاحية، دُعي المشاركون إلى التكلّم بشأن الموضوع المطروح. (انظر المرفق الأول للاطلاع على تفاصيل برنامج العمل)

ثانياً- ملخص المناقشات

الجلسة الافتتاحية

٧- افتتحت الجلسة سعادة السفيرة إليزابيث تيشي- فيسليبرغر، المدير العام للشؤون القانونية والقنصلية في الوزارة الاتحادية للشؤون الأوروبية والدولية في النمسا، باسم الحكومات المشاركة في الرعاية. وأكدت في كلمتها على الطابع العالمي للتهديد الذي يطرحه الإرهاب ولتدابير التصدي له على السواء. ورأت أن من الخطوات الأساسية التي تدل على الأولوية العالية التي يسندها المجتمع الدولي لهذه المسألة اعتماداً استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ التي تقضي باتخاذ تدابير شاملة للتصدي للإرهاب على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي. وذكر أن نجاح الاستراتيجية يتوقف تماماً على تنفيذها، الذي ينبغي القيام به بطريقة متسقة على جميع المستويات. وتتحمل الدول الأعضاء مسؤولية رئيسية عن نجاح تنفيذ الاستراتيجية.

٨- وأشار المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، السيد أنطونيو ماريا كوستا، في كلمته الافتتاحية إلى أنه ينبغي عمل المزيد لتعزيز سيادة القانون في الأماكن الخارجة عن سلطة الحكومات، أي أجزاء العالم التي فقدت فيها الحكومات المركزية السلطة لصالح المتمردين والمجرمين والإرهابيين. وأكد أيضاً على الحاجة الشديدة إلى مساعدة الدول على تأمين حدودها، بالنظر إلى أن السيادة تتعرض للتهديد في العديد من المناطق من جماعات تنتقل بحرية من بلد إلى آخر، وتتجر على نحو غير مشروع بالأسلحة والأموال والمخدرات والأشخاص والموارد الطبيعية المسروقة. وأكد على أن الطرق والشبكات نفسها التي تستخدمها الجماعات الإجرامية تُستخدم أيضاً لدعم العمليات الإرهابية. وأشار المدير التنفيذي إلى أن الأمر نفسه ينطبق على السواحل والمجالات الجوية. ورأى أن على الدول الأعضاء أن تعمل بصورة أكثر فعالية على تحسين أمن الحاويات في الموانئ والمطارات، بالنظر إلى أن ٩٠ في المائة من الحركة التجارية في العالم تتم بواسطة الحاويات. وذكر أن المكتب المعني بالمخدرات والجريمة قد باشر بالفعل ببرامج لمعالجة هذه المسائل.

٩- وفي رسالة الأمين العام للأمم المتحدة، التي ألقاها السيد جان - بول لابوردي رئيس مكتب فرقة العمل المعنية بتنفيذ تدابير مكافحة الإرهاب، أكد مجدداً على أن المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ الاستراتيجية تقع على عاتق الدول الأعضاء. وأوضح بأن الجهود الفعالة لمكافحة الإرهاب تتصل، إضافة إلى مجال الأمن وإنفاذ القانون، بمجالات أقل اتساماً بالطابع التقليدي مثل التعليم وحقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية الاقتصادية ومشاركة المجتمع المدني. وجرى التأكيد على أن تعيين مكتب مخصص وجهة وصل مخصصة من قبل كل حكومة يعتبر خطوة ضرورية وهامة نحو التنفيذ، كما جرى التأكيد على أهمية اتباع نهج كلي على الصعيد الوطني لكفالة فعالية جهود مكافحة الإرهاب.

المنظرة الأولى- التنفيذ الوطني لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب

١٠- استهلقت حلقة العمل المناقشات من خلال التركيز على ما لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب من دور مركزي في اتباع نهج كلي على الصعيد الوطني للتصدي للإرهاب. وتحدد الاستراتيجية أربعة أركان للعمل، هي (أ) التدابير الرامية إلى معالجة الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب، و(ب) تدابير منع الإرهاب ومكافحته، و(ج) التدابير الرامية إلى بناء قدرات الدول على منع الإرهاب ومكافحته وتعزيز دور الأمم المتحدة في هذا الصدد، و(د) التدابير الرامية إلى ضمان احترام حقوق الإنسان للجميع

وسيادة القانون بوصفهما من الركائز الأساسية لمكافحة الإرهاب. وأشار إلى أن المسؤولية الرئيسية عن الاستراتيجية تقع على عاتق الدول الأعضاء.

المناظرة الأولى (أ) دور جهات الوصل الوطنية في مجال مكافحة الإرهاب في التشجيع على اتباع نهج كلي على الصعيد الوطني للتصدي للإرهاب

١١- بالنظر إلى ضرورة بذل جهود متعددة الجوانب لمكافحة الإرهاب، يشارك فيها عدد كبير من الجهات الفاعلة، يصبح التنسيق والتعاون بين هذه الجهات من التحديات الرئيسية التي تواجهها الإدارات الوطنية. ولذا، تبادل المشاركون الخبرات بشأن الجهود الرامية إلى تعزيز اتباع نهج كلي على الصعيد الوطني للتصدي للإرهاب، بما في ذلك من خلال تعيين جهات وصل أو منسقين في مجال مكافحة الإرهاب و/أو إنشاء آليات أخرى لتسهيل وضع الاستراتيجيات وتبادل المعلومات والتنسيق بين الجهات الفاعلة الوطنية المشاركة في الأنشطة التي تسهم في مكافحة الإرهاب. وسلط العديد من المشاركين الضوء على كيفية وقوع بلدانهم ضحية للأعمال الإرهابية، وقدموا تفاصيل عن التدابير المحددة التي اتخذتها بلدانهم لمكافحة الإرهاب. وتبين بوضوح من مساهمات المشاركين أن العديد من الدول مرت بتجارب مشابهة بشأن عدد من المسائل، ومنها ما يتعلق بضرورة توسيع فهم الاستراتيجية؛ وضرورة التنسيق؛ وضرورة التوصل إلى إدراك وطني مشترك للتهديد ووضع استراتيجية وطنية للتصدي لهذا التهديد؛ وضرورة كفاءة تناول المواضيع المتميزة تقليدياً في وقت واحد معاً؛ وضرورة كفاءة احترام حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق ضحايا الأفعال الإرهابية، باعتبار ذلك عنصراً رئيسياً من عناصر مكافحة الإرهاب. وكان هناك اتفاق واسع على أن الإرهاب تهديد عالمي متعدد الجوانب ومعقد ومتربط وينبغي أن يتم التصدي له على ذلك الأساس.

١٢- وأشار إلى أن الدول الأعضاء تواجه عدداً من التحديات الخاصة في سياق تنفيذ التزاماتها المتعددة الأطراف في مجال مكافحة الإرهاب. فالدول، على سبيل المثال، تعتمد على المعلومات المتأتية من التطورات العالمية والإقليمية التي توجه سياساتها الوطنية. وعليها أيضاً أن تغذي النظام العالمي بما لديها من تجارب ومعلومات على الصعيد الوطني وأن تعتمد نهجاً مصمماً خصيصاً لمكافحة الإرهاب تلبي احتياجاتها الوطنية المحددة. ويستلزم تنفيذ الاستراتيجية على الصعيد الوطني مساهمة مستمرة من مجموعة واسعة من الجهات المعنية والسلطات العامة المنخرطة في أنشطة مكافحة الإرهاب، بما في ذلك المسؤولون عن إنفاذ القانون والأمن، والجهات ذات المصلحة من القطاعات غير المعنية تقليدياً بمكافحة الإرهاب، مثل الجهات العاملة في مجال حقوق الإنسان أو التعليم أو المعونة الإنمائية أو القطاع المالي. وإضافة إلى ذلك، تعمل السلطات الوطنية باعتبارها الشريك الأول للقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية وقطاعات المجتمع المدني.

١٣- ولوحظ أنه بينما تمثل الاستراتيجية عنصراً أساسياً من عناصر الجهود الوطنية،

ولا يزال يتعين تعزيز فهمها من جانب العديد من المسؤولين والمجتمع المدني. وفي هذا الصدد، يتم تركيز الاستراتيجية على الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب، بما في ذلك الحاجة إلى حل النزاعات، وعلى حقوق الإنسان، بأهمية مركزية في توعية الجمهور بأن مكافحة الإرهاب ليست مجرد اتخاذ تدابير صارمة. وشرح أحد المشاركين أن حلقات العمل بشأن الاستراتيجية تُعقد في بلده لتعزيز الوعي بها داخل الإدارات والمجتمع المدني. وفي بلد آخر، وُزعت كراسات عن الاستراتيجية على المجتمع المدني.

١٤- وفيما يتعلق بالتنسيق، لوحظ أن من الضروري كفاءة توفره على جميع المستويات وعلى نطاق واسع للغاية. ويقتضي التنسيق على الصعيد الوطني الفصل بوضوح بين الأعمال التي تُضطلع بها الإدارات المختلفة ذات الصلة، والتيقن من أن جميع الجهات الفاعلة تعمل وفق النهج ذاته. وأكد على أن هذه المهمة بالغة الصعوبة.

١٥- وتتبع الدول الأعضاء سبلا متباينة جداً في كفاءة هذا التنسيق. ففي العديد من البلدان، يجري الفصل بين أعمال التنسيق الوطني وأعمال التنسيق الدولي. كما أن الكفاءات والمهام التي يضطلع بها المنسقون متباينة كثيراً بين بلد وآخر. ففي بعض البلدان، يتولى المنسق مهمة عقد الاجتماعات أو تجميع المدخلات لتقديم تقرير سنوي إلى البرلمان، في حين تُسند إلى المنسق في بلدان أخرى سلطات هامة، منها السلطات المتعلقة بمنع أفعال إرهابية محددة ومعاينة مرتكبيها. وأوضح أحد البلدان أن مشاركة الممثلين البرلمانيين في أجهزة التنسيق تكفل فهم البرلمان لتدابير مكافحة الإرهاب فهماً أفضل عند عرضها عليه. وأوضح بلد آخر أن بعثته الدائمة في نيويورك تشكل جزءاً لا يتجزأ من جهود التنسيق الخاصة بمكافحة الإرهاب التي يضطلع بها في العاصمة. وذكرت بلدان أخرى أن لديها أفرقة عاملة أو لجاناً تتولى مهام التنسيق. كما أن لدى العديد من البلدان مستوى إضافي من التعاون والتنسيق الإقليميين فيما يتعلق بالمسائل الداخلية والدولية. ولاحظ أحد البلدان أن عدم وجود جهة وصل محددة معنية بمكافحة الإرهاب لديه أدى، في بعض الأحيان، إلى التضارب بين الاختصاصات، مما أثر سلباً على الفعالية.

١٦- ولوحظ أيضاً أن من شأن الشواغل المختلفة، بل التنافسية لدى مختلف الجهات الفاعلة داخل الإدارة الوطنية وخارجها أن تعيق التنسيق. وقد يكون لبعض الكيانات أولويات شاسعة التباين، وقد تأخذ في الاعتبار شواغل والتزامات إقليمية ودولية أخرى مختلفة عن تلك المتصلة بمكافحة الإرهاب.

١٧- ويمكن أن يكون لدى الكيانات المنخرطة في تنسيق مكافحة الإرهاب أيضاً شواغل مختلفة بشأن اللجوء إلى التدابير الصارمة والتدابير المرنة، وبشأن تحقيق التوازن بين التدابير المحددة لمكافحة الإرهاب والشواغل المحددة المتعلقة بحقوق الإنسان، وبين ضرورة تأمين السرية والحاجة إلى توفير الانفتاح والمساءلة، وبين الحاجة إلى العمل بصورة لامركزية وضرورة إجراء استعراض مركزي. ومن ثم، ينبغي أن يكون لدى الدول نظام يحقق التوازن بين جميع هذه الشواغل ويكفل تمشيها مع المفهوم الأوسع للتهديد ومع استراتيجية واضحة لكيفية التصدي له. وأشار في هذا الصدد إلى وجوب الربط بين التنسيق ووضع الاستراتيجيات عن طريق المزيد من التحاليل التكتيكية للتهديدات التي تشهدا البلدان في الوقت الراهن. وينبغي أن يستند تقييم التهديد إلى المعلومات المستقاة من جميع الشركاء. ومن ثم فإن من الأهمية بمكان ترجمة تجسيد تحليلات السياسة العامة إلى إجراءات سياسية.

المناقشة الأولى (ب) التنفيذ المتكامل لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب

١٨- ناقش المشاركون خلال الجلسة قيمة الاستراتيجية باعتبارها مخططاً نموذجياً ودليلاً شاملاً لكفاءة الأخذ بنهج كلي في التصدي للإرهاب على الصعيد الداخلي؛ وسبل تنفيذ الاستراتيجية وترجمة أحكامها إلى إجراءات ملموسة على أرض الواقع؛ وأهمية معالجة الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب؛ وأهمية وضع منع الإرهاب في سياق أوسع من خلال تناول الروابط المحتملة القائمة بين الإرهاب والجرائم الأخرى؛ وأهمية إشراك جميع الجهات ذات المصلحة على الصعيد الوطني؛ والدور الرئيسي الذي تضطلع به الأمم المتحدة.

١٩- وأشار العديد من الدول إلى أن الاستراتيجية تُستخدم كدليل عندما يراد التيقن من أن الجهود الوطنية لمكافحة الإرهاب تأخذ بالنهج الكلي اللازم. وشرح أحد المشاركين كيف أن المشاركة في مبادرة المساعدة المتكاملة في مجال مكافحة الإرهاب ثبتت فعاليتها في استبانة الثغرات التي تعترى تنفيذ الاستراتيجية. وسيكون من شأن قيام فرقة العمل المعنية بتنفيذ تدابير مكافحة الإرهاب بتحديد المعالم الكاملة للتنفيذ على الصعيد الوطني أن يساهم في دفع هذه العملية قدماً. وسلط المشاركون آخرون الضوء أيضاً على الأنشطة التي تضطلع بها فرقة العمل المعنية بتنفيذ تدابير مكافحة الإرهاب، وعلى ضرورة

إضفاء الطابع المؤسسي على فرقة العمل لكفالة التنفيذ الفعّال والمتكامل من خلال تسويق المساهمات التي تقدمها شتى الجهات الفاعلة في الأمم المتحدة.

٢٠- وارتئي، في سياق مناقشة سبل تنفيذ الاستراتيجية، أن هناك خمسة عناصر رئيسية تقضي بأن يكون التنفيذ (أ) مطرداً و(ب) متوازناً و(ج) فعّالاً و(د) قائماً على احترام حقوق الإنسان و(هـ) مستندا إلى التوافق في الآراء. فالتنفيذ المطرد للاستراتيجية سيكفل عدم مغالاة الدول في ردود فعلها على حوادث إرهابية معيّنة وعدم فقدانها لمحور تركيزها. ولا يقتضي التنفيذ المتوازن اتخاذ الدول لتدابير قمعية فعّالة فحسب (مثل المراقبة على الحدود)، بل يقتضي منها أيضا أن تتخذ تدابير لمنع الأفعال الإرهابية والتصدي لها. ولكي يكون التنفيذ فعّالا، ينبغي في سياقه تناول التغيرات التي تطرأ على التهديد، واعتماد سياسات ذات صلة بمكافحة الإرهاب (مثل السياسات الخاصة بالشرطة والأمن) وسياسات ملائمة لمكافحة الإرهاب (مثل الحوار بين الأديان). وأكد على أن السياسات المدرجة في إطار هذا النوع الأخير ينبغي أن تُنفذ للأغراض التي توضع من أجلها وليس باعتبارها تدابير لمكافحة الإرهاب. وتشمل ضرورة التوصل إلى التوافق في الآراء الحاجة إلى تناول شواغل البرلمانات والمجتمع المدني، بوسائل منها، على سبيل المثال، تحقيق التوازن بين تدابير مكافحة الإرهاب الفعّالة، من خلال جمع البيانات وتحليلها، والحق في الخصوصية وحماية البيانات الشخصية.

٢١- وأكد في سياق تناول الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب أن على الدول أن تؤدي دورا في تعزيز التسامح، ولا سيما بين أصحاب العقائد المختلفة.

٢٢- ولفت بعض المشاركين الانتباه إلى أهمية دور وسائل الإعلام. وذكر أحد المشاركين أنه تم بذل جهود لتشجيع وسائل الإعلام على أداء دور إيجابي في الحيلولة دون انتشار الإرهاب. وأشار مشارك آخر إلى أن وسائل الإعلام تُستخدم في تعزيز التسامح الديني والحوار بين جميع العقائد والمجموعات الإثنية، بغرض منع تشويه القيم والمعتقدات والثقافات الدينية. وارتئي أن استخدام وسائل الإعلام في هذا الغرض هو وسيلة فعّالة لمعالجة تطرف الشباب. ولاحظ أحد المشاركين أن من الأسهل على الدول أحيانا أن تتفاعل مع الجماعات الدينية عندما يكون لها تنظيم رسمي. ولوحظ أيضا أنه يمكن وضع برامج لتعزيز إعادة اندماج المتطرفين. وأعرب المشاركون عن اهتمامهم بالتعرف على ما يقوم به الآخرون من أعمال من هذا القبيل. وفي سياق التأكيد على ضرورة العمل على إيجاد حل سلمي للنزاعات غير المحلولة منذ أمد طويل، أشير إلى أن المساهمات في بعثات الأمم المتحدة العديدة لحفظ السلام هي أداة شديدة الأهمية.

٢٣- وكرّر أحد المتكلمين وجهة النظر القائلة إن السياسات ذات الصلة بمكافحة الإرهاب صعبة التنفيذ، مشيرا إلى أن أحد التحديات الرئيسية التي تعترض تعزيز الحوار بين الثقافات يكمن في أن من المرجح أن يأخذ الجمهور على محمل الشك والريبة أي مشاركة مباشرة من جانب المسؤولين عن مكافحة الإرهاب. وذكر أن مشاركة الحكومة المركزية الصريح في بعض الأنشطة يمكن أن يقوّض في بعض الأحيان مشروعية الجماعات المعتدلة التي تأمل الحكومة في دعمها. ومن هذا المنطلق، سيكون من المهم أن تعتبر المبادرات نابعة من القاعدة الشعبية وأن يشارك فيها القادة والمسؤولون المحليون لكي تكتسب الشرعية. ويتعين أن تشترك في هذه المبادرات أيضا المنظمات غير الحكومية والمنظمات والشراكات القائمة في المجتمع المحلي مع أصحاب المصلحة الآخرين.

٢٤- واتفق على أن من الأهمية بمكان زيادة الوعي بالاستراتيجية، ولا سيما في صفوف المجتمع المدني. وأشير في إطار أحد الأمثلة إلى أن المجتمع المدني اضطلع بدور رئيسي في لفت الانتباه إلى أوجه القصور

في المؤسسات القضائية والقانونية ومؤسسات إنفاذ القانون، مما ألزم الدولة بأن تأخذ بتدابير أكثر تطوراً لمكافحة الإرهاب. ولوحظ أن هذا الإسهام أثرى الحوار الوطني وشكل أيضاً عنصراً هاماً من الجهود التي يبذلها البلد لمكافحة التطرف. وأشار مشاركون آخرون إلى أن للأوساط الأكاديمية أيضاً دوراً هاماً في تقديم مساهمات في الحوار الوطني المستمر بشأن الجهود الفعالة لمكافحة الإرهاب. وشُدّد أيضاً على الحاجة إلى زيادة الحوار مع القطاع الخاص بشأن مسائل منها كيفية صون البنى التحتية والمنشآت النووية والبيولوجية والكيميائية والقطاع المالي.

٢٥- ورأى أحد المشاركين أنه يلزم القيام بأنشطة إضافية لزيادة فهم المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني للمسائل المشمولة بالاستراتيجية. وارتُئي أيضاً أنه يلزم للأمم المتحدة أن تتقاسم المعلومات بصورة أفضل مع الدول الأعضاء بشأن الأعمال المضطلع بها لتنفيذ الاستراتيجية، وأنه يلزم لمكاتب الأمم المتحدة في الدول الأعضاء أن تعمل بنشاط أكبر في دعم تنفيذ الاستراتيجية على الصعيد الوطني.

٢٦- وكرّر أحد البلدان اقتراحه إنشاء مركز لمكافحة الإرهاب يتناول المسائل الدولية المتعلقة بالتهديد الذي يطرحه الإرهاب.

٢٧- ودُعي إلى مضاعفة الجهود الرامية إلى التصدي لاستخدام الإنترنت من جانب الإرهابيين. ورأى أحد البلدان أن هناك مشكلة خاصة تتمثل في استبانة الأشخاص الذين يتحولون ذاتياً إلى التطرف من خلال استخدام الإنترنت.

٢٨- ونوّه العديد من المشاركين بالدور الهام للتعاون الإقليمي، سواء عبر المنظمات الإقليمية أو دون الإقليمية ومن خلال التعاون الثنائي. وشُدّد على أن إحراز تقدم في بلد واحد سيكون عقيماً ما لم تحرز البلدان المجاورة تقدماً مماثلاً. ورأى المشاركون أن المعاهدات الثنائية يمكن أن تنهض بالتعاون، لكنهم ارتأوا أن الثقة المتبادلة والتحاور يتسمان بالقدر نفسه من الأهمية. ورأى أحد المشاركين أنه يمكن الاستفادة من الجهود التي يبذلها المكتب المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب) في مكافحة الاتجار بالمخدرات على الصعيد الإقليمي باعتبارها من الممارسات الجيدة. وأشار أيضاً إلى أن فرع منع الإرهاب التابع للمكتب قد نظم حلقات عمل إقليمية عديدة، عادت بفوائد كبيرة على الدول المشاركة. وأثنى مشاركون آخرون على علاقات التعاون الفعال التي أقيمت بين المنظمات الإقليمية وشتى هيئات الأمم المتحدة. فلدَى المنظمات الإقليمية الكثير لتساهم به، بما في ذلك في مجال أفضل الممارسات والتدريب.

٢٩- وقيل إن الاستراتيجية لا تزود الدول الأعضاء بإطار من العناصر التي ينبغي إدراجها في الجهود الوطنية لمكافحة الإرهاب فحسب، بل وتبيّن أيضاً المجالات التي ينبغي للأمم المتحدة أن تعزّز مشاركتها فيها ليس في تعريفها الضيق لمكافحة الإرهاب فحسب وإنما في أعمالها الإنمائية أيضاً. ودعا العديد من المشاركين إلى مشاركة الأمم المتحدة على نحو أكثر تعمقاً، ولا سيما من جانب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). وأشار في هذا الصدد إلى ضرورة النظر في الصلات القائمة بين الجريمة المنظمة والإرهاب. وأشار آخرون إلى ضرورة توجيه عناية أكبر للصلات القائمة بين الاتجار بالمخدرات وتمويل الإرهاب وأشكال الإرهاب الممول بالمخدرات السائدة في بعض البلدان.

٣٠- وفيما يتعلق بمسائل حقوق الإنسان، أُشير إلى أن على الدول أن تتوخى الأمانة في معالجة المسائل الملموسة عندما تعكف على مكافحة الإرهاب. ولئن كان هناك اتفاق واسع على الركن الرابع من أركان الاستراتيجية، فإن على البلدان أن تعالج الجوانب الملموسة مثل الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان وبالترحيل والضمانات الدبلوماسية والتسليم واللجوء. وأشار إلى أن تدابير مكافحة الإرهاب ستكون أكثر فعالية لو اعتُبرت مشروعة، وستُعتبر مشروعة عندما توطد حقوق الإنسان.

المناظرة الثانية- المساعدة على بناء القدرات والتعاون القانوني الدولي

٣١- يعدّ الدعم المقدم لبناء القدرات أساسيا لكفالة تحقيق نتائج طويلة الأمد ومستدامة في تنفيذ جميع الأركان الأربعة للاستراتيجية. ولا يزال يُضطلع بمعظم أنشطة بناء القدرات على مكافحة الإرهاب من خلال القنوات الثنائية، لكن هيئات منظومة الأمم المتحدة يمكن أن تقوم أيضا بدور هام، حيث تعتبر في كثير من الأحيان جهات فاعلة "محايدة" متعددة الأطراف، وإن كانت تعمل بموارد أقل بكثير من موارد بعض الجهات المانحة الثنائية الرئيسية.

٣٢- وفي سياق تقديم المساعدة، من المهم أن تكون هناك آليات موثوق بها لتوفير تحليلات دقيقة للقدرات الموجودة، وتحديد الاحتياجات ذات الأولوية في الدول المتلقية، ومطابقة تلك الاحتياجات مع ما تقدمه الجهات المانحة. وإضافة إلى ذلك، وبالنظر إلى عدد الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف والجهات التي تقدم المساعدة، ينبغي للجهات ذات المصلحة أن تتبادل المعلومات بشأن الأنشطة المنجزة والجرارية والمخطط لها، والممارسات الجيدة، والتعاون بأشكال أخرى بغية التقليل إلى أدنى حد من ازدواجية الجهود وكفالة تلبية جميع الاحتياجات ذات الأولوية وتقليص الأعباء التي تتحملها البلدان المتلقية إلى أقل قدر ممكن. ويتسم التنسيق على الصعيد الوطني فيما بين الإدارات والوكالات المعنية بأهمية أساسية بالنسبة إلى البلدان المتلقية لكفالة استبانة الأولويات وإعداد طلبات الحصول على المساعدة مع تقييم الدور الذي ستضطلع به طائفة من الجهات الفاعلة على أرض الواقع في مجال بناء القدرات واستدامتها بعد توفير المساعدة. وأخيرا، ينبغي أن يكون بناء القدرات مستداما، وأن يشمل المتابعة اللازمة لكي تعود المساعدة المقدمة بأقصى قدر من الفائدة.

المناظرة الثانية (أ) كيف تتصوّر البلدان المتلقية المساعدة الحالية المقدمة لبناء القدرات؟ هل تلبى احتياجاتها؟ ما هو منظور الجهات المانحة؟

٣٣- ناقش المشاركون خلال هذه الجلسة مسألة تقديم المساعدة على بناء القدرات على نحو يشمل جميع الأركان الأربعة للاستراتيجية؛ وتلبية احتياجات البلدان المتلقية بغية كفالة الملكية والشفافية بوسائل منها الإقرار بأن مصالحها الوطنية هي عامل رئيسي بالنسبة للجهة المانحة والجهة المتلقية؛ وكفالة التكامل بين المساعدة الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف؛ واستخدام المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب باعتبارها وسيطا لتقديم المساعدة التقنية؛ واستطلاع أوجه التأزر الإضافية بين المعونة الإنمائية والمساعدة على مكافحة الإرهاب.

٣٤- واستمع المشاركون في حلقة العمل إلى عرض عن كيفية تحديد البلدان المتلقية لاحتياجاتها من المساعدة. وأشار إلى أن المساعدة المتلقاة ضئيلة مقارنة بحجم الجهود اللازمة، ولاحظ العديد من البلدان المتلقية أن هناك حاجة خاصة إلى المعدات التقنية، بما في ذلك معدات المراقبة. وأشار أيضا إلى أن الكثير من المساعدة لا يقدم إلا بكثير من التأخير. ورأى أحد البلدان أن الجهات المانحة المتعددة الأطراف كثيرا ما تضع مبادرات عديدة، لكنها لا توفر التقديمات الفعّالة، ولا سيما المعدات التقنية. وقد تكون مشورة الخبراء التي تقدمها الجهات المانحة المتعددة الأطراف مفيدة، لكن كثيرا ما تكون الحاجة إليها أقل من الحاجة إلى المعدات. وأشارت بلدان متلقية أخرى إلى قيمة المساعدة المتعددة الأطراف، بما فيها المساعدة التي يقدمها فرع منع الإرهاب التابع للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة. وفي هذا الصدد، أعرب عن شواغل بشأن اعتماد فرع منع الإرهاب اعتمادا كبيرا على الموارد الخارجة عن الميزانية، الأمر الذي يهدد اتساق تقديم المساعدة.

٣٥- ولاحظت بلدان متلقية أن تغير التهديد الذي يطرحه الإرهاب يتطلب استمرار الجهات المانحة في تقديم المساعدة. وتم أيضا التشديد على أن لدى العديد من البلدان المتلقية خبرات قيّمة في مكافحة الإرهاب ينبغي تقاسمها مع البلدان الأخرى. وفي هذا المجال، سيكون العديد من البلدان من مقدمي المساعدة ومتلقيها في الوقت نفسه.

٣٦- ومن منظور الجهات المانحة، لوحظ أنه رغم الجهود والأموال الكبيرة المستثمرة، لا تزال بعض هذه الجهات تنتظر تحقيق نتائج ملموسة. وشُدِّدَ أيضاً على أن الجهات المانحة لا تقدِّم مساعدة تقنية في مجال مكافحة الإرهاب من قبيل الإيثار، لكنها تنظر دائماً إلى مصالحها الخاصة. وأشار إلى ضرورة قيام المانحين والمتلقين بالتيقن من ماهية المساعدة المطلوبة والتي يمكن استيعابها. ومما يتسم بأهمية رئيسية في هذا الصدد هو الدرجة العالية من الملكية لدى المتلقين، وتقديم المساعدة التقنية بطريقة شفافة ومنسقة جيداً مع المانحين الآخرين. وفيما يتعلق بالتنسيق بين الجهات المانحة، لوحظ أن المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب وفريق العمل لمكافحة الإرهاب التابع لمجموعة الدول الصناعية الثمانية يمكن أن يضطلعوا بدور هام في هذا المجال.

٣٧- وأشار إلى أن المساعدة تقدِّم في معظم الحالات في إطار ثنائي، وفي بعض الحالات في إطار إقليمي، وأنها قلماً تقدِّم في إطار متعدد الأطراف. ويُعزى ذلك إلى أن المساعدة على مكافحة الإرهاب تتصل بالمصالح الأمنية للجهة المتلقية والجهة المانحة على السواء، ومن ثم فإنها تتسم عادة بحساسية بالغة تحول دون قيام مقدمي المساعدة المتعددي الأطراف بتقديمها إلى جهات خارجية.

٣٨- ورأى بعض المشاركين أنه يمكن تحسين تنسيق المساعدة، ولا سيما مع أنواع أخرى من المساعدة الإنمائية. ورأى بعضهم أن المجتمع الإنمائي يشعر بعدم الارتياح إزاء إضفاء صبغة مكافحة الإرهاب على عمله، مما يعوق الأخذ بنهج كلي في مكافحة الإرهاب. وعلى سبيل المثال، اقترح أن يقوم المكتب المعني بالمخدرات والجريمة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمزيد من الجهود لتنسيق عملهما. وفي الوقت نفسه، تم التأكيد على أنه ربما كانت الأمم المتحدة تحتل أفضل مكانة من أجل الجمع بين مسائل مكافحة الإرهاب وحقوق الإنسان والتنمية والأمن. وفي هذا الصدد، يلزم أن يكون لدى الجهات المانحة دليل واضح على ما إذا كانت المساعدة المتعددة الأطراف أكثر فعالية من المساعدة الثنائية.

٣٩- وأعربت بعض البلدان عن امتنانها للمساعدة التي تلقتها في إطار ثنائي أو إقليمي أو دولي، وأكدت بصفة خاصة على فائدة الزيارات التي تجريها المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب التابعة للجنة مجلس الأمن، كما أعربت عن امتنانها للمساعدة التقنية القانونية التي يقدمها فرع منع الإرهاب التابع للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة. وأكد على وجود حاجة مستمرة إلى المساعدة التقنية، ولا سيما من أجل الحفاظ على فعالية جهات الوصل في مجال مكافحة الإرهاب. وأشار إلى أن المساعدة التقنية لمكافحة الإرهاب ستكون أكثر فعالية بالنسبة للبلدان المتلقية والبلدان المانحة على السواء لو وُضعت في الإطار الأوسع للمساعدة الإنمائية.

٤٠- واقترح أحد المشاركين أن تسهم الجهات المتلقية والجهات المانحة في إعداد التقييمات الأولية للتنفيذ التي تستخدمها لجنة مكافحة الإرهاب. وأشار في هذا الصدد إلى أن بعض الجهات المانحة تسعى إلى الحصول على تحديد أفضل للأولويات الخاصة باحتياجات البلدان المتلقية من المساعدة. واقترح أيضاً وضع مؤشرات أفضل بشأن تقديم المساعدة التقنية، ولا سيما فيما يتعلق بفعاليتها.

٤١- وارتئي أن لتقديم المساعدة المتعددة الأطراف ميزة نسبية في بعض المجالات. فلدى بعض مقدمي المساعدة المتعددة الأطراف، على سبيل المثال، خبرة في مجالات رئيسية ومحددة للغاية (مثل منظمة الطيران المدني الدولي والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)). وكثيراً ما يُعتبر مقدمو المساعدة المتعددة الأطراف أيضاً أكثر فعالية في تقديم المساعدة فيما يتعلق بالظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب والجهود المتعلقة بحقوق الإنسان، بما في ذلك جهود المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب، كما يُعتبر أن لهم أهمية كبيرة بالنظر إلى طابعهم المتعدد الأطراف. ولوحظ أيضاً أن من شأن مقدمي المساعدة المتعددي الأطراف أن يعملوا بمثابة مظلة لتقديم المساعدة التقنية عندما لا تكون المساعدة الثنائية مقبولة أو ممكنة لأسباب سياسية على سبيل المثال. وأشار أحد مقدمي المساعدة المتعددة الأطراف إلى أن اتساع

نطاق هذه المساعدة مكن من وضع أدوات محددة يمكن استخدامها للمضي في التعاون بين الدول الأعضاء التي لديها نظم قانونية مماثلة.

٤٢- وأشارت بلدان متلقية إلى أن الأمم المتحدة تُعتبر مقدّما للمساعدة أكثر حيادا، لأن المساعدة التي تقدّمها لا تتأثر بالمصالح الوطنية إلى نفس الحد الذي تتأثر به البلدان المانحة. واقترح أن النظر في احتياجات البلدان المتلقية أهم من النظر في الأهداف الوطنية للجهات المانحة. فالعمل على هذا النحو سوف يكفل أيضا للجهة المتلقية درجة أعلى من الملكية فيما يتعلق بمشاريع المساعدة. واقترح أنه يمكن تسوية المسائل المتعلقة بمصالح الجهات المانحة والشعور بالملكية لدى الجهات المتلقية لو أُجريت مناقشات بمزيد من الصراحة بين الشركاء وبُذلت جهود لتحديد المصالح المشتركة. وينبغي أن يسند للاستراتيجية العالمية دور مركزي في مثل هذه المناقشات. وأشار أحد ممثلي المجتمع المدني إلى أن المنظمات غير الحكومية يمكن أن تؤدي دورا هاما في جهود بناء القدرات.

المناظرة الثانية (ب) تنفيذ الاتفاقيات والبروتوكولات العالمية الـ ١٦ المناهضة للإرهاب: آثار ذلك في التعاون القانوني الدولي وحماية حقوق الإنسان

٤٣- تسند الاستراتيجية العالمية دورا مركزيا لنهج مكافحة الإرهاب القائمة على أساس سيادة القانون. وتعد الاتفاقيات والبروتوكولات العالمية الـ ١٦ المناهضة للإرهاب حجر زاوية في هذا الصدد، وتوفّر للدول أدوات أساسية لتمكينها من النهوض بالتعاون الدولي في المسائل الجنائية، بغية تقديم المجرمين إلى العدالة بصورة فعّالة بما يتمشى مع سيادة القانون وحقوق الإنسان. ويمكن للدول، من خلال هذه الاتفاقيات، أن تطلب إلى دول أطراف أخرى إجراء تحقيقات بالنيابة عنها وتزويدها بمعلومات وأدلة وحتى تسليمها المتهمين أيضا، مما يساعد بالتالي على ضمان عدم وجود ملاذ آمن من الملاحقة القضائية والتسليم. ورغم إحراز تقدّم كبير في التصديق على هذه الصكوك القانونية العالمية وفي تنفيذها، بوسائل منها أعمال المساعدة التقنية التي يضطلع بها فرع منع الإرهاب التابع للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، فإنه لا يزال يتعيّن القيام بالكثير. وفي هذه الجلسة، سلط المشاركون الضوء على ما يمكن أن يؤتيه التصديق على المعاهدات والبروتوكولات العالمية المناهضة للإرهاب وتنفيذها من إسهامات عملية في التعاون القانوني الفعّال على مكافحة الإرهاب، وما آتاه بالفعل من إسهامات في هذا الصدد.

٤٤- وأطلع المشاركون على الوضع الراهن فيما يخص التصديق على الصكوك القانونية الدولية الـ ١٦ المناهضة للإرهاب. وأفيد بأن ثلاثة بلدان فقط لم تصدّق على جميع الصكوك الـ ١٦، وبأن ٨٨ بلدا صدّقت على أقل من ١٢ صكا، وبأن ثلاثة من الصكوك التي اعتُمدت في عام ٢٠٠٥ لم تدخل بعد حيز النفاذ بسبب عدم كفاية عدد التصديقات عليها. ومن ثمّ، فإن من الواضح أن الدول تحتاج إلى بذل جهود في مجال التصديق على هذه الصكوك وفي مجال تقديم المساعدة التقنية في هذا الشأن. وأفيد أيضا بأنه كثيرا ما يفتقر المسؤولون الوطنيون في مجال العدالة الجنائية إلى المعرفة القانونية الفنية اللازمة لتناول الجرائم الإرهابية. وأشار إلى ضرورة الاضطلاع بأعمال هامة أيضا بغية مواصلة بناء قدرات الدول الأعضاء على تنفيذ الصكوك القانونية الدولية الـ ١٦. وأوضح بأن فرع منع الإرهاب التابع للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة يقدّم المساعدة إلى الدول الأعضاء بناء على طلبها واستنادا إلى الاحتياجات المستبانه. وبالتالي، فإن المساعدة تصمّم على نحو يلائم البلد المتلقي. ويتلقى فرع منع الإرهاب عددا متزايدا باطراد من طلبات المساعدة التقنية، مما يعتبر إشارة إلى الالتزام السياسي السائد في جميع أنحاء العالم بتعزيز النظام القانوني الدولي المناهض للإرهاب وفقا للاستراتيجية العالمية. كما أصبحت طلبات المساعدة تتركز أكثر فأكثر على مجالات مواضيعية محدّدة. ومع ذلك، قدّر أنه سيكون من الضروري تقليص حجم فرع منع الإرهاب خلال الشهور المقبلة واضطلاعه بقدر أقل من الأنشطة في المستقبل بسبب نقص في التمويل.

٤٥- وناقش المشاركون خلال الجلسة نهج العدالة الجنائية القائم على مبدأ سيادة القانون لمكافحة الإرهاب؛ وضرورة التصديق على الصكوك الـ١٦ وتنفيذها تنفيذًا كاملاً؛ وضرورة مساعدة الدول الأعضاء على تحقيق هذا الهدف، بوسائل منها الأعمال التي يضطلع بها فرع منع الإرهاب التابع للمكتب؛ والقيمة التي تتسم بها الجهود الإقليمية في هذا المجال.

٤٦- وشُدّد على أنه ينبغي لمزيد من الدول أن تصدق على الصكوك القانونية الدولية الـ١٦ وأن تنفذها لكي يصبح النظام القانوني العالمي عالمياً بحق، ومن ثمّ، فعلاً تماماً. وأشار أيضاً إلى أن التصديق على الصكوك وتنفيذها الكامل سيسهمان إسهاماً كبيراً في حفز الدول على تنفيذ التزاماتها عملاً بقرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١).

٤٧- وأثنى العديد من المشاركين على المساعدة الكبيرة التي يقدمها فرع منع الإرهاب إلى البلدان في مجال التصديق على الصكوك القانونية الدولية الـ١٦ المناهضة للإرهاب وتنفيذها. ولوحظ أن المساعدة المقدّمة تفضي في كثير من الأحيان إلى تحقيق نتائج سريعة. ووصفت عدة بلدان التقدّم الذي حقّته في التصديق على الصكوك القانونية الدولية وتنفيذها.

٤٨- وأفاد بعض المشاركين بالصعوبات التي تواجه على الصعيد الوطني في صياغة واعتماد تشريعات فعّالة تنفّذ بها جميع المقترحات الواردة في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وفي الصكوك القانونية الدولية المناهضة للإرهاب. وأشار البعض في هذا الصدد إلى التعريف الواسعة جداً أو الضيقة جداً للإرهاب، أو إلى جرائم إرهابية محدّدة من قبيل تمويل الإرهاب. وأقر أحد المشاركين بأن الافتقار إلى التشريعات قد أعاق بعض عمليات مكافحة الإرهاب، ملاحظاً أن السبيل إلى اعتماد تشريعات جديدة كان محفوظاً بالتحديات لأن بعض الجماعات حاولت إحباط العملية وكفالة عدم سن تشريعات مناهضة للإرهاب. وأحجمت منظمات ناقدة أخرى من منظمات حقوق الإنسان عن تقديم مساهمات فنية خوفاً من أن يكون حوارها مع الحكومة بشأن مسائل الإرهاب سبباً يثني الجهات المانحة عن تقديم التمويل إليها.

٤٩- وأبرزت أيضاً قيمة الاتفاقيات الإقليمية لأنها كثيراً ما تأخذ في الاعتبار شواغل إقليمية محدّدة. وذكر أن اتفاقية مجلس أوروبا المتعلقة بجرائم الفضاء الحاسوبي هي اتفاقية فريدة محدّدة الموضوع افتُتح باب التوقيع عليها أمام البلدان غير الأوروبية أيضاً. وأكد العديد من المشاركين أيضاً على التعاون الإقليمي بوجه أعم. واقترح أن يضطلع فرع منع الإرهاب التابع للمكتب بمزيد من الجهود لتعزيز التعاون بين شتى المناطق.

المنظرة الثالثة- دور الجهود الوطنية والإقليمية لمكافحة الإرهاب في تحسين الروابط بين تنفيذ استراتيجيات الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب والالتزامات الناجمة عن قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٢٦٧ (١٩٩٩) و١٣٧٣ (٢٠٠١) و١٥٤٠ (٢٠٠٤)

٥٠- جاءت الاستراتيجية العالمية إبّان اعتمادها لتعزيز وتكمّل ما لدى الأمم المتحدة من مجموعة تشريعات في مجال مكافحة الإرهاب (قرارات الجمعية العامة وقرارات مجلس الأمن والاتفاقيات والبروتوكولات العالمية المناهضة للإرهاب)، تطورت على مدى السنوات الماضية. وكفلت هذه الاستراتيجية أيضاً "الملكية" المشتركة الواسعة فيما يتعلق بصكوك الأمم المتحدة الموجودة حالياً.

٥١- وقد اعتمد مجلس الأمن، بعد هجمات ١١ أيلول/سبتمبر مباشرة، القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، الذي فرض على جميع الدول الأعضاء طائفة من الالتزامات ذات الصلة بمكافحة الإرهاب: من تجريم

التمويل إلى تجميد أصول الإرهابيين، ومن كفالة عدم توفير ملاذات آمنة للإرهابيين إلى تقديمهم إلى العدالة. كما وسَّع المجلس نطاق نظام الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة وحركة طالبان والمعتمد أصلاً عملاً بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩). وفي عام ٢٠٠٤، اعتمد المجلس أيضاً القرار ١٥٤٠، الذي يطلب إلى جميع الدول أن تتخذ سلسلة من التدابير القانونية والرقابية والإدارية والتنفيذية للحيلولة دون وقوع أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها في أيدي جهات من غير الدول.

٥٢- وقيل إنه ينبغي لصناع السياسات المناهضة للإرهاب والأخصائيين الممارسين المكلفين بصياغة وتنفيذ السياسات والتدابير الوطنية أن يعملوا على تنفيذ هذه المجموعة المعقدة من الالتزامات الدولية على الصعيد الوطني. وقد يفتقر المسؤولون المعنيون إلى معرفة شتى الصكوك وفهم الصلات القائمة فيما بينها وكيفية ارتباطها بأعمالهم اليومية. ولفهم هذه الأمور أهمية محورية في تعزيز الملكية على الصعيد الوطني من أجل تنفيذ الالتزامات الدولية.

٥٣- ومن ثم، فإن هناك حاجة مستبانة إلى تحسين ربط الإجراءات الدولية الجارية تحت رعاية الأمم المتحدة بالإجراءات الوطنية التي تضطلع بها الدول الأعضاء.

٥٤- واستمع المشاركون إلى المعلومات التي قدّمها رؤساء جميع لجان مجلس الأمن الثلاث المعنية بمسائل الإرهاب (لجنة الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة وحركة طالبان، ولجنة مكافحة الإرهاب، واللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠)، وناقشوا أهمية إدراج تنفيذ قرارات مجلس الأمن في الإطار الشامل الذي تهيئه الاستراتيجية العالمية؛ ودور جهات الوصل الوطنية في تعزيز التفاعل على الصعيد الوطني مع الهيئات الدولية المعنية، ولا سيما اللجان الثلاث؛ ودور جهات الوصل الوطنية في العمل كمركز لتبادل المعلومات من أجل تحقيق التفاعل بين الدول الأعضاء واللجان المعنية.

٥٥- وأبلغ المشاركون بأن لجنة مكافحة الإرهاب تجري حالياً عملية تقييم إثر تسلّم أول التعليقات على التقييمات الأولية للتنفيذ. وقد أقرّت اللجنة حتى الآن التقييمات الأولية للتنفيذ فيما يخص ١٩٠ دولة عضوا وعممتها. ووضعت اللجنة ٢٨ ملفاً في صيغتها النهائية في سياق عملية التقييم الجارية، التي مكنتها من تعزيز حوارها المنتظم مع الدول الأعضاء ومواصلة استبانة المجالات التي لا يزال مستوى تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) فيها أقل من المستوى اللازم. وعلى الصعيد العملي، تقتضي عملية التقييم هذه أن تعمل اللجنة بناء على توصيات المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب التي تتراوح بين طلب مزيد من المعلومات بشأن أوجه القصور المستبانة ودعوة الممثلين الدائمين إلى الاجتماع مع اللجان الفرعية المعنية.

٥٦- وأفيد أيضاً بأن المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب قامت بزيارات شاملة وزيارات أكثر تركيزاً على السواء تناولت عناصر محدّدة من تنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١). وشُدّد على أن التعاون بين اللجان الثلاث يجري بسلاسة، وأن المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب تعمل على نحو جيد، وفقاً لتوجيهات اللجنة، مع فرقة العمل المعنية بتنفيذ تدابير مكافحة الإرهاب ومع فرع منع الإرهاب التابع للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة. وأكد على أن جهات الوصل تضطلع بدور حاسم الأهمية في تنسيق تفاعل الدول الأعضاء مع اللجنة وفي الإجابة عن التقييمات الأولية للتنفيذ. وأشار بعض المشاركين إلى أن الاستجابة لطلبات مختلف لجان مجلس الأمن المستمرة للحصول على المعلومات تمثل عبئاً كبيراً.

٥٧- وأطلع المشاركون أيضاً على عمل لجنة الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة وحركة طالبان. ودُكر أن الخطر الذي يمثله تنظيم القاعدة وحركة طالبان لا يزال قائماً، لكنه تطور على مدى السنوات الماضية. وبالتالي، تتحمل اللجنة مسؤولية أكبر عن كفالة الفعالية المستمرة لنظام الجزاءات. وفي هذا

الصدد، كانت اللجنة تجري، وفقاً للقرار ١٨٢٢ (٢٠٠٨) استعراضاً لجميع الأسماء المدرجة في قائمتها الموحدة للتيقن بالقدر الممكن من دقة المعلومات الواردة فيها ومن أن القوائم صحيحة. وقد أفضت عملية الاستعراض بالفعل إلى رفع أسماء أربعة أفراد من القائمة. واستند الاستعراض إلى المعلومات المتلقاة من جميع الدول المعنية، التي كان تعاونها ودعمها على نحو نشط حاسماً في هذا الصدد. وذكر أن مجلس الأمن كلف اللجنة في قراره ١٨٢٢ (٢٠٠٨) بأن تتيح على موقعها الشبكي موجزاً لأسباب إدراج شخص ما أو كيان ما في القائمة. واعتبر هذا التدبير خطوة هامة نحو تعزيز شفافية عمل اللجنة فيما يتصل بأسماء الأفراد أو الكيانات المدرجة في القائمة، وكذلك في مساعدة الدول الأعضاء على تنفيذ الجزاءات. وقد نُشر حتى تاريخه ١٢٢ موجزاً على موقع اللجنة على الإنترنت. وكان على اللجنة ومجلس الأمن أيضاً أن ينظرا في الآثار المترتبة على عدد من القضايا المعروضة على المحاكم حالياً في أوروبا وأماكن أخرى، وهي قضايا تتعلق بمبدأ المحاكمة المشروعة وسيادة القانون ومعايير حقوق الإنسان. ولكن كان من الواضح أن معالجة تلك المسألة تعود في المقام الأول إلى الدول الأعضاء. وذكر في الوقت نفسه أنه يلزم مواصلة معالجة أوجه القصور التي تعترى الإجراءات الراهنة وتحسين هذه الإجراءات. ومن شأن قرار المتابعة للقرار ١٨٢٢ (٢٠٠٨)، الذي سيتفاوض بشأنه مجلس الأمن في نهاية هذا العام، أن يتيح الفرصة لمواصلة تحسين طرائق عمل اللجنة. فمن شأن وضع إجراءات منصفة وواضحة لإدراج الأسماء في القائمة ورفعها منها ومعالجة أوجه القصور أن يعزز شدة وفعالية التدابير الخاصة بالجزاءات.

٥٨- وفيما يتعلق بعمل اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠، أبلغ المشاركون بالعناصر الرئيسية للالتزامات التي يفرضها قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وأشار إلى أن العديد من الدول تحتاج إلى المساعدة التقنية لتنفيذ هذه الالتزامات تنفيذاً كاملاً، ولا سيما أنها تتعلق بمسائل في غاية التعقيد. ويتعين على جهات الوصل الوطنية أن تضطلع بدور رئيسي في كفالة استبانة الاحتياجات من المساعدة التقنية. وأشار إلى أن لجنة القرار ١٥٤٠ يمكن أن تساعد أيضاً في استبانة هذه الاحتياجات.

٥٩- وأطلع المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق مكافحة الإرهاب المشاركين على أنشطته الخاصة بالتفاعل مع اللجان الثلاث، ونوّه بالتحسينات الكبيرة التي أدخلت على مدى السنوات القليلة الماضية. فقد تحسنت الآن قدرة لجنة مكافحة الإرهاب على تسليط الضوء على المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان عند التعامل مع الدول الأعضاء، وجاء اعتماد مجلس الأمن للقرار ١٥٦٦ (٢٠٠٤) بمثابة منطلق جيد لهذه الإرشادات. وتعكف لجنة مكافحة الإرهاب على تحديد الممارسات الفضلى المتعلقة بحقوق الإنسان، وهو أمر كان قد عُرض تقديم المساعدة بشأنه. وفيما يخص لجنة الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة وحركة طالبان، لاحظ المقرر الخاص أن اعتماد القرار ١٨٢٢ (٢٠٠٨) مثل خطوة هامة إلى الأمام في معالجة الضغوط المتصلة بالحاجة إلى إجراءات منصفة وواضحة. ولفت المقرر الخاص الانتباه إلى قرار لجنة حقوق الإنسان في قضية متعلقة بشخصين مدرجين في القائمة الموحدة. فقد وجدت اللجنة أن الدولة التي طلبت إدراج هذين الاسمين انتهكت العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وإثر ذلك القرار، رُفِع اسم الشخصين المعنيين من القائمة، وساد شعور بظهور شكل من أشكال الاستعراض لتلك القائمة. ورداً على ذلك، ذكرت إحدى الدول أنها واجهت أيضاً مشكلات كبيرة بشأن قضايا رفعها أفراد وكيانات مدرجون في القائمة لدى المحاكم، ولا سيما بالنظر إلى قلة المعلومات المتوفرة بشأن أسباب إدراجهم في القائمة. وأعرب أيضاً عن شواغل مفادها أن إدراج أسماء منظمات تتخرط في تقديم خدمات اجتماعية يؤثر سلباً على الأفراد الذين يستفيدون من المساعدة الإنسانية التي تقدمها. ولوحظ أن فريق الرصد اقترح أن يُسمح لتلك الكيانات بمواصلة عملها، شريطة أن تخضع لمراقبة الدولة للتيقن من عدم تحويل وجهه الأموال لأغراض إرهابية، وذلك من خلال إجراءات منها تغيير قيادة المنظمة المعنية. واقترح تناول هذه المسائل في قرار مجلس الأمن الجديد الذي سيعتمد في نهاية العام.

٦٠- وشدّد مجدداً على ضرورة قيام الدول بكفالة الحصول على دعم المجتمع المدني للتدابير المتخذة لمكافحة الإرهاب. ففي بعض البلدان، ساد الاعتقاد بين الناس بأن مبادرات مكافحة الإرهاب لا تتسم بالأهمية إلا لأنها مهمة بالنسبة لبلدان الشمال. ومن ثمّ، فإن من الضروري تفسير الطريقة التي يمس بها الإرهاب بالجميع ويؤثر في الجميع. وفي هذا الصدد، تتسم حماية حقوق الإنسان وإقامة حوار فعّال مع المجتمع المدني بشأن تدابير مكافحة الإرهاب الجديدة بأهمية رئيسية.

٦١- وأكد المشاركون أيضاً على ضرورة إجراء إعادة تقييم منتظمة لتشريعات تنفيذ الصكوك القانونية الدولية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة لكفالة استجابتها للتهديدات الراهنة. ولاحظ البعض أن تنفيذ القرارات تنفيذاً كاملاً هو مهمّة صعبة بالنسبة لكثير من الدول، ولا سيما الدول الضعيفة والمفككة.

٦٢- وقال أحد ممثلي المجتمع المدني إن كلا من اللجان الثلاث يمكن أن تستير من خبرات الأخرى، واقترح إنشاء صندوق تبرعات استئماني لبناء القدرات تُسند في إطاره مهام لأجهزة مجلس الأمن حسب الاقتضاء ولفرقة العمل المعنية بتنفيذ تدابير مكافحة الإرهاب على السواء. وأشار أيضاً إلى أنه يمكن تحسين الشفافية لو سُمح للمجتمع المدني بالمشاركة بشكل أكبر في عمل لجان مجلس الأمن. وذكر أن لجنة القرار ١٥٤٠ قد أرسّت مثالا جيدا في هذا الصدد.

٦٣- وأبرزت عدة دول الجهود التي اضطلعت بها لتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ولوحظ أن القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) ينبغي أن يكفل إخضاع جميع التنظيمات الإرهابية لنفس التدابير وعدم التمييز بين التنظيمات الإرهابية. وشدّد مشاركون آخرون، في الوقت نفسه، على أن مقاومة الاحتلال غير المشروع لا تعتبر إرهاباً. وأشار إلى ضرورة حل مسألة عدم وجود تعريف للإرهاب باعتماد اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب.

الجلسة الرابعة- الفائدة من إيجاد شبكة عالمية لجهات الوصل الوطنية في مجال مكافحة الإرهاب لكي تتعاون فيما بينها ومع الأمم المتحدة

٦٤- لا توجد إلا قلة من المحافل التي تجمع بين جهات الوصل الوطنية في مجال مكافحة الإرهاب من جميع المناطق كيما تتبادل المعلومات بشأن الخبرات والممارسات الفضلى والتحديات وتقيم الشبكات فيما بينها. وتوفّر الأمم المتحدة محفلاً عالمياً فريداً في هذا الصدد بالنظر إلى أنها تكاد تضم جميع دول العالم. وقد جمعت حلقة العمل هذه للمرة الأولى جهات الوصل الوطنية والخبراء المعنيين بتنسيق السياسات الوطنية لمكافحة الإرهاب وممثلي كيانات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدولية. ونوقشت مسألة ما إذا كانت إقامة شبكة عالمية لجهات الوصل الوطنية في مجال مكافحة الإرهاب تحت رعاية الأمم المتحدة يمكن أن تمثل وسيلة قيّمة تتواصل بواسطتها جهات الوصل هذه بشأن المسائل المشتركة المتعلقة بتنفيذ الأنشطة الوطنية والدولية في مجال مكافحة الإرهاب. ونُظر أيضاً فيما إذا كانت هذه الشبكة ستوفّر محفلاً قيّماً يمكن الجهات الفاعلة المعنية بمكافحة الإرهاب على الصعيدين الإقليمي والعالمي من الوصول إلى جهات الوصل الوطنية في عواصم البلدان والتواصل معها وتيسير التبادل المنتظم للمعلومات والمشاورات بشأن المسائل المتصلة بتنفيذ الالتزامات العالمية والإقليمية في مجال مكافحة الإرهاب.

٦٥- وناقش المشاركون الفوائد التي يمكن أن تعود بها هذه الشبكة العالمية، وأهمية التعلم من الآليات والشبكات القائمة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي والاستفادة منها استفادة كاملة بغية تجنب ازدواجية الجهود؛ وضرورة بناء الثقة والاطمئنان والحفاظ على المرونة وتعزيز القدرات الوطنية لتمكين

الدول الأعضاء من المشاركة على نطاق كامل في هذه الشبكة العالمية؛ وضرورة مواصلة التفكير في وظائف الشبكة العالمية وطرائق عملها .

٦٦- وأشار المشاركون إلى أن الأمم المتحدة هي عنصر رئيسي في نجاح مكافحة الإرهاب على الصعيد العالمي. وقد حققت فرقة العمل المعنية بتنفيذ تدابير مكافحة الإرهاب بالفعل إنجازات كثيرة على صعيد دفع الاستراتيجية العالمية قُدماً، وسيُرفد ذلك بالجهود الجديدة التي سيُضطلع بها لكفالة تنفيذها بصورة متكاملة.

٦٧- وذكر بعض البلدان أن إقامة شبكة لجهات الوصل قد تكون سابقة لأوانها لأن مستوى التجانس بينها في مجال الاستراتيجيات والأولويات والأدوار وما إلى ذلك لا يزال متدنياً. واقترح أن من الضروري تحقيق قدر أدنى من التشابه في وظائف أعضاء الشبكة لكي تكون هذه الشبكة ملائمة وفعّالة. ورأى آخرون أن إنشاء الشبكة سيتطلب بذل جهد كبير واتخاذ قرار بشأن نموذجها قبل مباشرة العمل على إقامتها. وتساءل أحد البلدان عن ماهية الولاية القانونية للشبكة وعن كيفية إنشائها بصورة رسمية.

٦٨- وشدد الجميع على ضرورة عدم قيام الشبكة بتكرار الجهود التي سبق بذلها على الصعيد الإقليمي، حيث كان التنسيق كبيراً بالفعل بين جهات الوصل في أحيان كثيرة. وكثيراً ما تكون الشبكات الإقليمية هذه ذات قيمة أكبر بالنسبة إلى المشاركين، حيث يُرجح أن تكون الشواغل والأولويات متشابهة. وينبغي ألا تكرر الشبكة أيضاً العمليات الرسمية الجارية في الأمم المتحدة، كما ينبغي ألا تعمل بمعزل تام عنها.

٦٩- وذكر العديد من المشاركين أنهم يفتقرون إلى الموارد للمشاركة في الشبكة والإسهام فيها على النحو المناسب. ومن ثم، ينبغي النظر في إمكانية تقديم مساعدة تقنية لدعم مشاركة الدول الأعضاء في هذه الشبكة. وشدد أيضاً على أن أعضاء هذه الشبكة ينبغي أن يكونوا من المؤسسات المعنية لا أفراداً بعينهم.

٧٠- وتكلم بعض المشاركين عن الخبرات المستقاة من الشبكات الإقليمية التي ثبتت فائدتها الكبيرة على جميع المستويات، ولا سيما في إقامة علاقات جيدة بين الجهات الفاعلة ذات الصلة وتوفير إطار لتبادل المعلومات. وأشار ممثل إحدى المنظمات الإقليمية إلى إمكانية استحداث أوجه تآزر ملائمة بشأن تنفيذ الاستراتيجية العالمية. وينبغي أن يشمل هذا التآزر المنظمات الإقليمية التي تتوفر لديها الصلات السياسية والخبرة، وشبكة من الأفراد الذين لديهم اتصالات بحكوماتهم، وقاعدة من الخبراء الذين يمكن الاستفادة منهم. وأفادت إحدى المنظمات الإقليمية، في سياق الحديث عن الممارسات الجيدة، بأنها توزع شهرياً رسالة إخبارية تتناول مسائل مكافحة الإرهاب ذات الصلة، وتصدر أعداداً خاصة بشأن فرادى المواضيع من قبيل استخدام الإرهابيين للإنترنت. وذكرت منظمة إقليمية أخرى أنها تعقد اجتماعات سنوية بشأن الاستراتيجيات، تُناقش فيها مسائل مواضيعية محدّدة. ويمكن لبعض المنظمات الإقليمية أن تعمل باعتبارها 'وسيلة نقل' بين المؤسسات دون الإقليمية والإقليمية والدولية لكي تتبادل المعايير والممارسات الفضلى. وبوسع المنظمات الإقليمية أيضاً أن تقيم أطراً للتعاون، تضم خبراء ومؤسسات في المجالات ذات الصلة، ممن يمكن الاستعانة بهم كمنطلق للتعاون والتنسيق وبناء القدرات وتبادل المعلومات وتعميمها. ولاحظ أحد المتكلمين أنه ينبغي مواصلة تدعيم الشبكات الإقليمية قبل أن تصبح الشبكة العالمية فعّالة.

٧١- ورأى البعض أن المضي قُدماً يمكن أن يتم من خلال تنظيم اجتماعات منتظمة لجهات الوصل تتمكن من خلالها مواصلة العمل والتوصل إلى شكل الشبكة المحتملة مستقبلاً. وارتئي أيضاً أنه ينبغي ألا تكون جهات الوصل طموحة للغاية وأنها يمكن أن تجتمع مرة في السنة لتناول جدول أعمال مركز للغاية يتعلق بعنصر واحد فقط من عناصر الاستراتيجية العالمية.

٧٢- وذكر أن نجاح حلقة العمل شكّل بحد ذاته دليلاً فعلياً على الفائدة من الشبكة، وأن المسألة الآن هي البت في الشكل الذي ينبغي أن تتخذه هذه الشبكة. واقترح أحد المتكلمين إسناد خمس مهام مستقبلاً لهذه الشبكة، أيده فيها العديد من المتكلمين الآخرين، وهي: (أ) تطوير المعرفة بشأن تنفيذ الاستراتيجية العالمية، و(ب) كفاءة تنفيذ جميع الأركان الأربعة للاستراتيجية وتجنب حدوث فجوة بين الشمال والجنوب، و(ج) إسناد أهمية محورية إلى بناء القدرات في إطار الشبكة، و(د) إمكانية استخدام الشبكة أيضاً لمناقشة الاتجاهات الرئيسية في مجال الإرهاب التي تهم جميع المشاركين، و(هـ) إمكانية استخدام الشبكة لتعميم الدروس المستخلصة والمنشورات ذات الصلة المتعلقة بتجارب محددة، وما إلى ذلك. واقترح آخرون أن تشكّل الشبكة مدخلاً قوياً للتفاعل مع فرقة العمل المعنية بتنفيذ تدابير مكافحة الإرهاب.

٧٣- ورئي أنه ينبغي أن تُدعم الشبكة بمكتب يضم ممثلين من كل منطقة وأن تضم مراكز إقليمية حيثما كان ذلك مناسباً. وارتأى البعض أن الشبكة يمكن أن تستفيد من دعم فرقة العمل المعنية بتنفيذ تدابير مكافحة الإرهاب فيما رأى آخرون أن المكتب المعني بالمخدرات والجريمة يمكن أن يؤدي دوراً فيها. وأتفق على أن تبقى الأمم المتحدة المكان الأمثل لاستضافة حلقات العمل، حيث أنها تجمع بين المسائل المتعلقة بمكافحة الإرهاب والحوكمة السديدة والتنمية والمنظمات غير الحكومية. ورئي أن من اللازم الخروج من القوقعة واختبار أشكال مختلفة، من قبيل أفرقة المناقشة الصغيرة وغير ذلك من أشكال الاجتماعات المختلفة الأخرى التي تجمع بين ذوي الصلة من الخبراء الخارجيين والمجتمع المدني.

الجلسة الختامية

٧٤- في الجلسة الختامية، سلّط رئيس مكتب فرقة العمل المعنية بتنفيذ تدابير مكافحة الإرهاب الضوء على فائدة مبادرة تعزيز التنسيق بين الحكومات وكيانات الأمم المتحدة والشركاء الآخرين. وأشار إلى أن الجهود الفعّالة الرامية إلى مكافحة الإرهاب تتصل بمجالات متعددة. فقد ذكر أنه، بالإضافة إلى الأمن وإنفاذ القانون، هناك أيضاً مجالات هامة أقل اتساماً بالطابع التقليدي مثل التعليم وحقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية الاقتصادية ومشاركة المجتمع المدني. وأشار رئيس مكتب فرقة العمل إلى أن على جهات الوصل أن تكفل اتخاذ تدابير وطنية شاملة في مجال مكافحة الإرهاب. ورأى أنها ينبغي أن تعزّز مشاركة الوزارات الوطنية المعنية وأن تكفل تبادل المعلومات بين النظراء الداخليين والأجانب. فممنظومة الأمم المتحدة، ولا سيما فرقة العمل المعنية بتنفيذ تدابير مكافحة الإرهاب، ينبغي أن تسهم أيضاً في إقامة صلات أفضل بين جهود مكافحة الإرهاب على الصعيدين الوطني والعالمي، وفي دعم الدول الأعضاء للوفاء بمسؤوليتها الرئيسية عن تنفيذ الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب.

ثالثا- الملاحظات الختامية

في نهاية حلقة العمل، قدّم الرئيس، سعادة السفير يورغ ليندنمان، منسق شؤون مكافحة الإرهاب ونائب مدير الإدارة العامة للقانون الدولي في وزارة الخارجية السويسرية، الملاحظات الختامية التالية باسم الحكومات المشاركة في الرعاية.

أصحاب السعادة،
السيدات والسادة،

لا بد لي بادئ ذي بدء من الإعراب عن سرورنا بالحضور الغفير وبالاهتمام الذي أبداه جميع المشاركين. فقد حضرت هذا الحفل ١١٣ دولة عضوا و٤٠ منظمة إقليمية ودون إقليمية وكيانا من كيانات منظومة الأمم المتحدة المعنية بمكافحة الإرهاب من أجل تحقيق مساعيها المشتركة.

فقد اجتمعنا في إطار حلقة العمل هذه في فيينا لمعالجة أحد الشواغل التي أثارها الدول الأعضاء أثناء الاستعراض الذي أجرته الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ للتقدّم المحرز في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، وهو: كيفية تحسين الروابط بين الجهود العالمية المبذولة لمكافحة الإرهاب والإجراءات الوطنية المبذولة لمكافحة الإرهاب.

وقد كانت ضرورة استبانة السبل الكفيلة بجعل استراتيجيات مؤسسات الأمم المتحدة وجهودها أكثر ملائمة للاستراتيجيات والجهود الوطنية لمكافحة الإرهاب من الاستنتاجات الرئيسية أيضا التي خلصت إليها "العملية الدولية للتعاون العالمي على مكافحة الإرهاب" لعام ٢٠٠٨ التي استهلتها سويسرا بالتعاون مع تركيا وسلوفاكيا وكوستاريكا واليابان بدعم من مركز التعاون العالمي على مكافحة الإرهاب. وكان من بين التوصيات الرئيسية التي انتهت إليها العملية "عقد اجتماعات دورية بين المنسقين الوطنيين أو جهات الوصل الوطنية في مجال مكافحة الإرهاب من مختلف العواصم لمناقشة المسائل المتصلة بالاستراتيجية ومناقشة الكيفية التي قد تستطيع بها الأمم المتحدة أن تساعد الجهود الوطنية".

وإننا نعتقد أن المداولات المكثفة التي أجريت في اليومين الأخيرين قد أثمرت وفرا من الأفكار والمقترحات والمعلومات عن التجارب الوطنية والإقليمية والدولية التي من شأنها أن تعود علينا جميعا بالفائدة في هذا المسعى. وسوف تُستخلص هذه المعلومات لأغراض الرجوع إليها مستقبلا من خلال نشر ملخص لوقائع حلقة العمل هذه.

واسمحوا لي أن أستذكر، كجزء من ملاحظاتي الختامية، بعضا من أبرز النقاط التي أثيرت أثناء المناقشات:

ففي جلستنا الأولى التي تناولت التنفيذ الوطني لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، أكد المشاركون على دور جهات الوصل الوطنية في مجال مكافحة الإرهاب في التشجيع على اتباع نهج كلي على الصعيد الوطني للتصدي للإرهاب. وسلّط الضوء على مسائل من أبرزها ما يلي:

ضرورة كفاءة التنسيق الفعّال بين جميع الجهات الفاعلة الوطنية المعنية، من خلال تعيين جهة وصل أو أكثر أو من خلال آليات تنسيق أخرى؛

أهمية اتفاق الجهات الفاعلة الوطنية المختلفة على فهم مشترك للتهديد، وأهمية وضع استراتيجية وطنية مشتركة وخطّة عمل ملموسة للتصدي للإرهاب؛

أهمية إزالة الحواجز بين الجهود المبذولة في مجال الأمن وحقوق الإنسان والجهود الإنمائية؛

أهمية احترام حقوق الإنسان لجعل تدابير مكافحة الإرهاب أكثر شرعية وفعالية، وضرورة ترجمة المبادئ النظرية إلى تدابير ملموسة تتناول مسائل محدّدة تتعلق بحقوق الإنسان.

وأبلغ مشاركون أيضا حلقة العمل بالمبادرات المتخذة على الصعيد الوطني لتعزيز التنفيذ المتكامل لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وشدّد المشاركون على مسائل منها:

أهمية استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب باعتبارها مخططا نموذجيا ودليلا شاملا لكفالة الأخذ بنهج كلي في التصدي للإرهاب على الصعيد الوطني؛

ضرورة تنفيذ الاستراتيجية على نحو مضطرد ومتوازن وفعال، وترجمة أحكامها إلى تدابير ملموسة على أرض الواقع؛

أهمية معالجة الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب، وذلك بوسائل منها معالجة النزاعات العنيفة، وكفالة احترام حقوق الإنسان، والديمقراطية، والتنمية المستدامة، والتعليم، ومكافحة التطرف عن طريق إعادة الإدماج في المجتمع والحيلولة دون استخدام الإنترنت في أغراض إرهابية؛

أهمية وضع منع الإرهاب في سياق أوسع، وذلك بتناول الصلات المحتملة بين الإرهاب والجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات وغسل الأموال والفساد؛

أهمية إشراك جميع الجهات ذات الصلة على الصعيد الوطني، ومن ذلك الإدارات الحكومية العاملة في المجالات المرتبطة تقليديا بمكافحة الإرهاب وغير المرتبطة به على السواء، وكذلك المنظمات غير الحكومية والمجموعات الدينية والقطاع الخاص ووسائل الإعلام والأوساط الأكاديمية والمجتمع برمته؛ وكفالة التعاون والتنسيق بين الجهات المختلفة هذه (كالتنسيق بين أجهزة الاستخبارات والمؤسسات المالية، وبين أجهزة الاستخبارات وقطاع النقل على سبيل المثال)؛

الدور الهام الذي تضطلع به الأمم المتحدة وضرورة إضفاء الطابع المؤسسي على فرقة العمل المعنية بتنفيذ تدابير مكافحة الإرهاب بغية كفالة التنفيذ الفعّال والمتكامل من خلال تنسيق مساهمات شتى الجهات الفاعلة في إطار الأمم المتحدة، ولا سيما من خلال مبادرة الفريق العامل المعني بالمساعدة المتكاملة في مجال مكافحة الإرهاب.

وفي الجلسة الثانية المتعلقة بالمساعدة على بناء القدرات والتعاون القانوني الدولي، ناقش المشاركون كيف تتصوّر البلدان المتلقية المساعدة الحالية المقدّمة لبناء القدرات، وكيف تلبّي هذه المساعدة احتياجاتها، كما ناقشوا ذلك من منظور الجهات المانحة. وشدّد المشاركون على مسائل منها:

الحاجة إلى تقديم المساعدة في مجال بناء القدرات على نحو يشمل جميع الأركان الأربعة للاستراتيجية، وكفالة الأخذ بنهج كلي لمكافحة الإرهاب، وإشراك جميع الجهات ذات الصلة، بما في ذلك المجتمع المدني، وتقديم مشورة الخبراء والمعدات لتمكين البلدان من مكافحة الإرهاب؛

ضرورة تلبية احتياجات البلدان المتلقية، وكفالة الملكية وضمان الشفافية، مع العمل على بناء الثقة بوسائل منها الإقرار بأن المصالح الوطنية هي عامل رئيسي بالنسبة للجهة المانحة والجهة المتلقية؛

ضرورة كفاءة التكامل بين المساعدة الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف، وتحقيق أقصى ما يمكن من الميزات النسبية في تقديم المساعدة المتعددة الأطراف، ولا سيما في الحالات التي تكون فيها المساعدة الثنائية غير كافية أو عندما يكون تقديمها في إطار متعدد الأطراف مفيداً؛

ضرورة الاستعانة بالمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، ولا سيما من خلال الزيارات التي تجريها بالنيابة عن لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن، باعتبارها وسيطاً لتقديم المساعدة التقنية، يعمل على تحديد الاحتياجات من المساعدة التقنية وقيم الصلات بين البلدان المتلقية ومقدمي المساعدة المطلوبة سواء في إطار ثنائي أو متعدد الأطراف.

الحاجة إلى استطلاع مزيد من أوجه التآزر بين المعونة الإنمائية والمساعدة على مكافحة الإرهاب، وتحسين التعاون والتنسيق بين مقدمي المساعدة المتعددي الأطراف في المجالات "ذات الصلة" بالإرهاب ومجالات العمل "ذات الصلة" بالإرهاب.

وشدّد المشاركون كذلك على تنفيذ الاتفاقيات والبروتوكولات العالمية الـ ١٦ المناهضة للإرهاب، وناقشوا آثار ذلك في التعاون القانوني الدولي وحماية حقوق الإنسان. وسلّط الضوء على مسائل منها:

أهمية الأخذ بنهج العدالة الجنائية القائم على مبدأ سيادة القانون لمكافحة الإرهاب، والالتزام بمعايير حقوق الإنسان باعتبارهما شرطاً مسبقاً للنجاح في التصدي للإرهاب؛

ضرورة مواصلة العمل على تحقيق التصديق العالمي على الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية المتعلقة بالإرهاب وتنفيذها تنفيذاً كاملاً؛

ضرورة تلبية الطلبات المتزايدة للحصول على المساعدة المصمّمة حسب احتياجات كل بلد في مجال بناء القدرات من أجل مساعدة الدول الأعضاء على تنفيذ الصكوك القانونية الدولية المناهضة للإرهاب تنفيذاً كاملاً، والدور الهام الذي يؤديه المكتب المعني بالمخدرات والجريمة، ولا سيما فرع منع الإرهاب التابع له، في هذا الصدد؛

أهمية الربط بين الجهود الوطنية والإقليمية وتبادل أفضل الممارسات بين الأخصائيين الممارسين العاملين في مجال العدالة الجنائية في مختلف المناطق والنظم القانونية؛

إمكانية إنشاء شبكة عالمية لجهات الوصل الوطنية في مجال مكافحة الإرهاب بحيث يمكن استخدامها بمثابة منبر لبيان وجهات النظر الوطنية المتعلقة بتدابير مكافحة الإرهاب، ولا سيما فيما يخص تحديد الاحتياجات في مجال بناء القدرات الوطنية على مكافحة الإرهاب وتقديم المساعدة لبناء هذه القدرات.

وفي الجلسة الثالثة، ناقش المشاركون دور الجهود الوطنية والإقليمية لمكافحة الإرهاب في تحسين الروابط بين تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب والالتزامات الناجمة عن قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٢٦٧ (١٩٩٩) و١٣٧٣ (٢٠٠١) و١٥٤٠ (٢٠٠٤). وأدلي بملاحظات من أبرزها:

أهمية وضع تنفيذ قرارات مجلس الأمن ضمن السياق الشامل الذي تهيئه استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب؛

أهمية تعيين جهات وصل وطنية يمكنها أن تعزّز التفاعل مع الهيئات الدولية المعنية، ولا سيما هيئات مجلس الأمن الثلاثة المعنية بمكافحة الإرهاب، وزيادة فرص التفاعل هذه؛

دور جهات الوصل الوطنية باعتبارها مركزاً لتبادل المعلومات المتعلقة بالتدابير الوطنية لمكافحة الإرهاب، ولتنسيق إعداد الأجوبة المقدّمة إلى كل من اللجان المعنية، ولتيسير الزيارات الميدانية، ولتحديد الأولويات فيما يتعلق بالاحتياجات من المساعدة التقنية.

وفي الجلسة الأخيرة، ناقشنا الفائدة من إيجاد شبكة عالمية لجهات الوصل الوطنية في مجال مكافحة الإرهاب لكي تتعاون فيما بينها ومع الأمم المتحدة. وشدد المشاركون على مسائل منها:

الفائدة من إقامة شبكة عالمية لجهات الوصل الوطنية في مجال مكافحة الإرهاب باعتبارها محفلاً غير رسمي لتيسير تبادل المناطق للخبرات والممارسات الفضلى الوطنية والإقليمية والدولية في مجال مكافحة الإرهاب؛

أهمية التعلم من الآليات والشبكات الإقليمية ودون الإقليمية القائمة والاستفادة منها استفادة تامة بغية تجنب ازدواجية الجهود وتحقيق أقصى ما يمكن من التكامل؛

ضرورة بناء الثقة والاطمئنان، والمحافظة على المرونة، وتعزيز القدرات الوطنية لتمكين الدول الأعضاء من المشاركة مشاركة كاملة في هذه الشبكة العالمية؛

ضرورة مواصلة التفكير في وظائف هذه الشبكة العالمية وطرائق عملها.

أصحاب السعادة، السيدات والسادة،

ختاماً، أود أن أؤكد مجدداً على مهمتنا المشتركة بنفس العبارات القوية التي استخدمت في هذا المكان بعينه قبل عامين، بمناسبة الندوة التي عقدت في فيينا عام ٢٠٠٧ حول "المضي قدماً في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب":

إن النجاح الشامل للجهود العالمية المبذولة في مجال مكافحة الإرهاب من أجل التنفيذ الكامل لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب يتوقف علينا، نحن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. فعلينا أن نستمر في العمل على اتخاذ إجراءات ملموسة وتحقيق نتائج قابلة للقياس، بدعم من الأمم المتحدة، ولا سيما فرقة العمل المعنية بتنفيذ تدابير مكافحة الإرهاب والكيانات الأعضاء فيها، وكذلك المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص. إن الفشل في هذا المسعى ليس خياراً. فعلينا أن نعمل على نحو استباقي فاعل وأن نكون ملتزمين ومستعدين للمثابرة على مكافحة التهديد المشترك والعالمي الذي يمثله الإرهاب. هذا هو واجبنا تجاه الشعوب التي نعمل على خدمتها.

رابعاً- الحضور

حضر حلقة العمل ممثلون عن الدول الأعضاء التالية: الاتحاد الروسي، أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، إسرائيل، أفغانستان، إكوادور، ألبانيا، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، أندورا، أوغندا، أوكرانيا، إيران (جمهورية-الإسلامية)، أيرلندا، باراغواي، باكستان، البحرين، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بنغلاديش، بنما، بوركينا فاسو، بروندي، بولندا، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، بيرو، بيلاروس، تايلند، تركيا، تشاد، توغو، الجزائر، جزر القمر، الجماهيرية العربية الليبية، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية إندونيسيا، الجمهورية التشيكية، جمهورية تنزانيا المتحدة، الجمهورية الدومينيكية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية لاو الشعبية الديمقراطية، جنوب أفريقيا، جورجيا، الدانمرك، الرأس الأخضر، رومانيا، زمبابوي، سري لانكا، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورة، السودان، السويد، سويسرا، شيلي، صربيا، الصين، العراق، عُمان، غانا، غواتيمالا، غينيا-بيساو، فرنسا، الفلبين، فنلندا، فييت نام، قبرص، قطر، كازاخستان، كرواتيا، كندا، كوت ديفوار، كوستاريكا، كولومبيا، الكويت، كينيا، لبنان، ليختنشتاين، مالي، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المغرب، المكسيك، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة، منغوليا، موريشيوس، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، النرويج، النمسا، نيجيريا، نيكاراغوا، نيوزيلندا، الهند، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليمن، اليونان.

وحضر مراقب عن الكيان التالي: فلسطين.

وحضر ممثلون عن الهيئات التالية التابعة لمجلس الأمن: اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧، واللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٣٧٣، واللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠.

وحضر ممثلون عن الوكالات التالية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة: فريق الرصد المعني بتنظيم القاعدة وحركة طالبان، المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، فرقة العمل المعنية بتنفيذ تدابير مكافحة الإرهاب، إدارة الشؤون السياسية، فريق الخبراء التابع للجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠، مكتب شؤون نزع السلاح، مكتب الشؤون القانونية، إدارة عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، إدارة شؤون الإعلام في الأمم المتحدة، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، المقرر الخاص المعني بتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها في سياق مكافحة الإرهاب.

وحضر ممثلون عن المؤسسات التالية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، معهد الأمم المتحدة الأقليمي لأبحاث الجريمة والعدالة، الوكالة الدولية للطاقة الذرية، منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي.

وحضر مراقبون عن المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية التالية: المركز الأفريقي لدراسات وبحوث مكافحة الإرهاب، كومنولث الدول المستقلة، أمانة الكومنولث، مجلس أوروبا، مجلس الاتحاد الأوروبي، وحدة التعاون القضائي التابعة للاتحاد الأوروبي، المفوضية الأوروبية، برنامج بناء القدرات لمكافحة الإرهاب التابع للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، لجنة المحيط الهندي، المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، المنظمة الدولية للهجرة، منظمة الدول الأمريكية، منظمة الديمقراطية والتنمية الاقتصادية، منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، مكتب المؤسسات الديمقراطية

وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا .

وحضر ممثلون عن المنظمات غير الحكومية التالية: مركز التعاون العالمي على مكافحة الإرهاب، معهد ائتلاف كوكب الأرض.

المرفق الأول- برنامج العمل

تنقسم حلقة العمل إلى أربع جلسات مواضيعية. وتبدأ كل جلسة بملاحظات استهلاكية يقدمها الرئيس وبعروض إيضاحية وجيزة (لا تزيد مدتها على ٥ إلى ٧ دقائق) يقدمها العديد من المناظرين الذين حدّد أسماءهم القائمون بتنظيم حلقة العمل، حسب وظائفهم وخبراتهم ذات الصلة ومدى إمكانية إسهامهم في المناقشات. وتماشياً مع طبيعة حلقة العمل غير الرسمية، ستكون كلمات المناظرين غير رسمية. وإثر هذه العروض الإيضاحية الافتتاحية، يُدعى المشاركون إلى التكلّم بشأن الموضوع المطروح. وينبغي أن تكون المداخلات وجيزة ومنحصرة في مدة أقصاها ٥ دقائق، لكي تتخذ حلقة العمل شكلاً تفاعلياً. ويشجع المشاركون بقوة على التركيز على تحديات محددة واقتراح وسائل ملموسة لمعالجتها من زاوية الدور الذي يمكن أن تؤديه جهة الوصل الوطنية أو ممثل البلد الذي يشرف على تنفيذ ولايات الأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب على الصعيد الوطني وأنشطة مكافحة الإرهاب الأخرى والذي يكون على اطلاع بالسياسات الوطنية لمكافحة الإرهاب ذات العلاقة بالأمم المتحدة والهيئات الأخرى المتعددة الأطراف.

الاثنين، ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩

١٠/٣٠-١٠/٠٠ الجلسة الافتتاحية:

النمسا باسم الحكومات الراحية:

سعادة السفيرة إليزابيث تيشي- فيسلبيرغر، المدير العام للشؤون القانونية والقنصلية
في الوزارة الاتحادية للشؤون الأوروبية والدولية

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة:

السيد أنطونيو ماريا كوستا، المدير التنفيذي

رسالة من الأمين العام للأمم المتحدة:

ألقاها السيد جان - بول لابورد، رئيس مكتب فرقة العمل المعنية بتنفيذ تدابير
مكافحة الإرهاب

١٣/٠٠-١٠/٣٠ المناظرة الأولى: التنفيذ الوطني لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب

الرئيس: النمسا

سعادة السفير هلموت بوك، الممثل الدائم للنمسا لدى الأمم المتحدة، فيينا

المناظرة الأولى (أ): دور جهات الوصل في مجال مكافحة الإرهاب في التشجيع على
اتباع نهج كلي على الصعيد الوطني للتصدي للإرهاب:

التجارب الوطنية:

السيد يورغن غاميلغارد، كبير المستشارين في مركز الأمن العالمي التابع لوزارة الخارجية
الدانمركية

السيد أريس موناندار، نائب مدير مكافحة الإرهاب في وزارة الخارجية الإندونيسية

السيد رودريغو توليدو، مدير إدارة مكافحة الإرهاب في وزارة الخارجية الشيلية

مداخلات المشاركين

المنظرة الأولى (ب): التنفيذ المتكامل لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب

التجارب الوطنية:

السيدة إفيينوا أنغلا نفورغو، الوزيرة والممثلة الدائمة لنيجيريا لدى الأمم المتحدة في نيويورك والعضوة في جهة الوصل الوطنية لمكافحة الإرهاب في نيجيريا

السيد عبد الرحمن الهدلق مستشار وزير الداخلية للشؤون الأمنية ومدير إدارة مكافحة التطرف في المملكة العربية السعودية

السيد أوجين فولفارت، رئيس قسم مكافحة الإرهاب في وزارة الخارجية الألمانية
السيد إنان أوتزليديتز، نائب المدير العام، المديرية العامة للشؤون الأمنية في وزارة الخارجية التركية

منظور إقليمي:

السيد جيل دو كيرشوف، منسق مكافحة الإرهاب في مجلس الاتحاد الأوروبي

مداخلات المشاركين

استراحة الغداء ١٥/٠٠-١٣/٠٠

المنظرة الثانية: المساعدة على بناء القدرات والتعاون القانوني الدولي ١٨/٠٠-١٥/٠٠

الرئيس: مصر

السيد أشرف محسن، نائب مساعد وزير الخارجية ورئيس فريق الخبراء المعني بمكافحة الإرهاب التابع لجامعة الدول العربية

المنظرة الثانية (أ): كيف تتصوّر البلدان المتلقية المساعدة الحالية المقدمة لبناء القدرات؟ هل تلبّي احتياجاتها؟ ما هو منظور الجهات المانحة؟

التجارب الوطنية:

السيد أحمد فاروق، مدير مشروع الأمم المتحدة ١ في وزارة الخارجية الباكستانية
سعادة السفير بوبكر غورو ديال، مدير الشؤون القانونية في وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في مالي.

السيدة غيل روبرتسون، القائمة بأعمال نائب منسق شؤون الأمن الداخلي والشؤون عبر الإقليمية في وزارة الخارجية الأمريكية

السيد كاتسورو ناغاي، مدير شعبة التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب، مكتب السياسة الخارجية التابع لوزارة الخارجية اليابانية

منظور الأمم المتحدة:

السيد مايك سميث، المدير التنفيذي للمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب

مداخلات المشاركين

المنظرة الثانية (ب): تنفيذ الاتفاقيات والبروتوكولات العالمية الـ ١٦ المناهضة للإرهاب:
آثار ذلك في التعاون القانوني الدولي وحماية حقوق الإنسان
التجارب الوطنية:

السيد ريكاردو بلانكافلور، وكيل وزارة العدل الفلبينية
السيدة ليليانا لوبيز أورتيغز، مديرة التعاون الدولي بشأن مكافحة الإرهاب والأمن
البشري في وزارة الخارجية المكسيكية
السيد لوران بانتزا، جهة الوصل الوطنية في مجال مكافحة الإرهاب، مجلس الأمن
الوطني في جمهورية الكونغو الديمقراطية
منظور الأمم المتحدة:

السيدة سيسيليا روشستروم - روين، رئيسية فرع منع الإرهاب في مكتب الأمم المتحدة
المعني بالمخدرات والجريمة

مداخلات المشاركين

حفلة استقبال

١٩/٠٠

الثلاثاء، ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩

١٠/٠٠-١٣/٠٠ المناظرة الثالثة: دور الجهود الوطنية والإقليمية لمكافحة الإرهاب في تحسين الروابط
بين تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب والالتزامات الناجمة
عن قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٢٦٧ و ١٣٧٣ و ١٥٤٠

الرئيس: النرويج

السيد كارل ساليكاث، مستشار أول، وزارة الشؤون الخارجية
التجارب الوطنية:

العميد ديفيد موانغانغي، مدير المركز الوطني لمكافحة الإرهاب في كينيا
السيد ميلان سيغانيك، مدير إدارة التحديات العالمية في وزارة الخارجية السلوفاكية
السيد محمد علي سوكار، مدير عام إدارة شؤون القارة الأمريكية والمحيط الهادئ
ومكافحة الإرهاب في وزارة الخارجية البنغلاديشية

مداخلات المشاركين

تدخلات رؤساء الهيئات الفرعية التابعة لمجلس الأمن الدولي:

سعادة السفير رانكو فيلوفتش (كرواتيا)، رئيس لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس
الأمن الدولي

سعادة السفير توماس ماير- هارتينغ (النمسا)، رئيس لجنة مجلس الأمن الدولي المنشأة
عملاً بالقرار ١٢٦٧

سعادة السفير خورخي أورينا (كوستاريكا)، رئيس لجنة مجلس الأمن الدولي المنشأة
عملاً بالقرار ١٥٤٠

استراحة الغداء ١٥/٠٠-١٣/٠٠

الجلسة الرابعة—المناقشة: الفائدة من إيجاد شبكة عالمية لجهات الوصل الوطنية في مجال مكافحة الإرهاب لكي تتعاون فيما بينها ومع الأمم المتحدة

الرئيس: سويسرا

سعادة السفير يورغ ليندنمان، منسق شؤون مكافحة الإرهاب ونائب مدير مديرية القانون الدولي في وزارة الخارجية

منظور الدول الأعضاء:

السيد فلاديمير سالوف، نائب مدير الإدارة المعنية بالتحديات والتهديدات الجديدة في وزارة الخارجية في الاتحاد الروسي

السيد كزوليزا مابهونغو، المدير العام لشؤون الأمم المتحدة السياسية، إدارة العلاقات الدولية والتعاون الدولي في وزارة الخارجية في جنوب أفريقيا

منظور إقليمي:

السيد غونسالو غاليفوس، أمين لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة الإرهاب التابعة لمنظمة الدول الأمريكية

مركز الاتحاد الأفريقي للدراسات والأبحاث المتعلقة بالإرهاب، تقديم السيد بادارا الي باسانته، كوت ديفوار

مداخلات المشاركين

استراحة ١٧/٣٠-١٧/٠٠

الجلسة الختامية: نظرة إلى المستقبل ١٨/٠٠-١٧/٣٠

تحسين الروابط بين الجهود الوطنية والعالمية المبذولة لمكافحة الإرهاب: منظور منظومة الأمم المتحدة

السيد جان - بول لابورد، مدير مكتب فرقة العمل المعنية بتنفيذ تدابير مكافحة الإرهاب

الملاحظات الختامية

باسم الحكومات الراعية: سويسرا

المرفق الثاني- قائمة المشاركين

أولاً- الدول الأعضاء

الاتحاد الروسي	فلاديمير ب. سالوف، نائب مدير إدارة التحديات والتهديدات الجديدة في وزارة الخارجية
أذربيجان	راميز تاغيبف، المستشار العام لوزير الأمن الوطني عزت فاضلابيف، مدير إدارة في وزارة الأمن الوطني يالشين رافيبف، ملحق، موظف مسؤول عن شؤون مكافحة الإرهاب في وزارة الخارجية، إدارة شؤون الأمن
الأرجنتين	أوجينيو ماريا كوريا، السفير والممثل الدائم في البعثة الدائمة للأرجنتين لدى الأمم المتحدة، فيينا آرييل و. غونساليس، مستشار، البعثة الدائمة للأرجنتين لدى الأمم المتحدة، فيينا
الأردن	معتز مساعدة، بديل الممثل الدائم، ملحق دبلوماسي في البعثة الدائمة للمملكة الأردنية الهاشمية لدى الأمم المتحدة، فيينا
إسبانيا	خوسيه لويس روسيلو سيرا، السفير والممثل الدائم في البعثة الدائمة لإسبانيا لدى الأمم المتحدة، فيينا خوسيه أنطونيو سابادل كارنيسيرو، مستشار في وزارة الشؤون الخارجية والتعاون إغناسيو بايلينا رويس، مستشار في البعثة الدائمة لإسبانيا لدى الأمم المتحدة، فيينا
أستراليا	أنجيلا ماكدونالد، مستشارة، السفارة الأسترالية والبعثة الدائمة لأستراليا لدى الجماعات الأوروبية، بروكسل
إستونيا	فيكو كالا، سكرتير ثالث، البعثة الدائمة لجمهورية إستونيا لدى الأمم المتحدة، فيينا
إسرائيل	شاي كوهين، مدير إدارة الأمن الإقليمي في وزارة الخارجية لدولة إسرائيل لوكا بيتك، مسؤول سياسي في البعثة الدائمة لإسرائيل لدى الأمم المتحدة، فيينا

أفغانستان	زايد الله زايد، مسؤول في وزارة الخارجية محمد يما عيني، سكرتير ثان، الممثل البديل في البعثة الدائمة لجمهورية أفغانستان الإسلامية لدى الأمم المتحدة، فيينا
إكوادور	رافائيل بارينيو، النائب العام للدولة جونى إيكاسا، خبير استشاري في وحدة الاستخبارات المالية أندريس إيريك فاكاس ترافيز، خبير استشاري في وزارة الدفاع ماريا إلينا موريرا، سكرتيرة أولى، البعثة الدائمة لإكوادور لدى الأمم المتحدة، فيينا
ألبانيا	ألتن هوكسها، عضو وحدة مكافحة الإرهاب في الشرطة الوطنية لاتسام سباهيو أرتان كاناج، نائب رئيس البعثة ووزير مستشار
ألمانيا	أوفيغن فولفارت، رئيس قسم مكافحة الإرهاب في وزارة الخارجية الألمانية
الإمارات العربية المتحدة	سالم محمد المزروعى، لواء، رئيس إدارة العمليات في وزارة الداخلية ماناش سعيد الهاملي، عميد، وزارة الداخلية يوسف خليفة الفكاي، مقدم، وزارة الداخلية عبد الله النعيمي، وزارة الداخلية
أندورا	ماريا أوباش، القائمة بالأعمال في البعثة الدائمة لأندورا لدى الأمم المتحدة، فيينا مارتا سالفات، المبعوثة الخاصة بشأن المسائل السياسية والأمنية، البعثة الدائمة لأندورا لدى الأمم المتحدة، فيينا
أوغندا	وانيينا فرانسيس، جهة الوصل (برنامج بناء القدرات لمكافحة الإرهاب التابع للهيئة الدولية المعنية بالتنمية)، مكتب الرئيس
أوكرانيا	سيرغيبه زوريلو، نائب رئيس مركز مكافحة الإرهاب، دائرة الأمن أوليكساندر فافريك، خبير، مركز مكافحة الإرهاب، دائرة الأمن أناتولي أوستريانسكي، سكرتير أول، سفارة أوكرانيا لدى جمهورية النمسا أنتونينا كارناوخوفا، سكرتيرة ثانية، البعثة الدائمة لأوكرانيا لدى المنظمات الدولية، فيينا
إيران (جمهورية-الإسلامية)	داوود ميرمحمددي، مدير إدارة مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة في وزارة الداخلية محمد حسين غانيثي، السكرتير الأول والممثل الدائم البديل في البعثة الدائمة لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، فيينا

ايرلندا	نيامه نيلون، مستشار الممثل الدائم في البعثة الدائمة لايرلندا لدى الأمم المتحدة، فيينا
باراغواي	خوان ألفريدو بوجا راميريز، مدير عام الإدارة العامة للشؤون الخاصة في وزارة الخارجية مارسيلا أفارا، الممثلة البديلة في البعثة الدائمة لباراغواي لدى الأمم المتحدة، فيينا
باكستان	خورشيد أنور، السفير والممثل الدائم في البعثة الدائمة لجمهورية باكستان الإسلامية لدى الأمم المتحدة، فيينا أحمد فاروق، مدير مشروع الأمم المتحدة ١ في وزارة الخارجية الباكستانية سيد آصف أخطر، رئيس هيئة الموظفين/مدير، الاتصال الدولي آصف حسين ميمون، سكرتير أول، البعثة الدائمة لجمهورية باكستان الإسلامية لدى الأمم المتحدة، فيينا
البحرين	عادل بن خليفة الفاضل، عميد حمد فرج، نقيب
البرازيل	فيرجينيا تونياني، وزيرة، وحدة تنسيق مكافحة الجريمة عبر الوطنية، وزارة العلاقات الخارجية رافائيل ماندارينو، مدير إدارة المعلومات والاتصالات، مكتب الأمن بيري ماتشادو، مستشار، البعثة الدائمة للبرازيل لدى المنظمات الدولية، فيينا
البرتغال	جواكيم كايמותو دوارته، السفير والممثل الدائم في البعثة الدائمة للبرتغال لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، فيينا لويس نيفيس، مدير الوحدة الوطنية لمكافحة الإرهاب، الشرطة القضائية، وزارة العدل كلاوديا مادورو ريدينا، إدارة العلاقات الدولية في وزارة العدل ماريا جواو كويلو، جهة الوصل الوطنية لمسائل مكافحة الإرهاب، دائرة الاستخبارات الأمنية يورغيه كروز، السكرتير الأول والممثل الدائم البديل في البعثة الدائمة للبرتغال لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، فيينا
بلجيكا	توماس بايكيلانتي، سفير، منسق شؤون مكافحة الإرهاب في وزارة الخارجية لوك فيرهايدن، نائب مدير إدارة تحليل التهديدات في وزارة العدل
بلغاريا	فينيلن ديمتروف، مدير المركز الوطني لتنسيق مكافحة الإرهاب بلامينا ديمتروفا، خبيرة أولى، المركز الوطني لتنسيق مكافحة الإرهاب

- بنغلاديش محمد علي سوركار، مدير عام إدارة شؤون القارة الأمريكية والمحيط الهادئ ومكافحة الإرهاب في وزارة الخارجية البنغلاديشية
- بنما لويس إنريكيه مارتينز-كروز، الممثل الدائم البديل في البعثة الدائمة لبنما لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، فيينا
ديبورا سيرازيه، سكرتيرة ثالثة، البعثة الدائمة لبنما لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، فيينا
- بوركينيا فاسو دير كوغدا، مدير عام العلاقات المتعددة الأطراف في وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإقليمي
- بوروندي جيرفيه نديراكوبوكا، نائب مدير عام الشرطة الوطنية وجهة الوصل الوطنية المعنية بمكافحة الإرهاب
- بولندا دومينيكا كرويس، مستشارة في البعثة الدائمة لبولندا لدى الأمم المتحدة، فيينا
- بيرو أنطونيو غارسيا ريفيلا، السفير والممثل الدائم في البعثة الدائمة لبيرو لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، فيينا
فيكتور لوكاس تيكونا بوستيغو، رئيس المحكمة المدنية، محكمة العدل العليا
رومولو أكوريو، وزير ومستشار، البعثة الدائمة لبيرو لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، فيينا
كارلوس غارسيا، سكرتير ثالث، البعثة الدائمة لبيرو لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، فيينا
- بوليفيا (دولة-المتعددة القوميات) ريكاردو خافيير مارتينيز كوفاروبياس، وزير مستشار، البعثة الدائمة لدولة بوليفيا المتعددة القوميات لدى الأمم المتحدة، فيينا
خوليو لاسارو، وزير مستشار، البعثة الدائمة لدولة بوليفيا المتعددة القوميات لدى الأمم المتحدة، فيينا
- بييلاروس أندريي كاربكين، مفتش أول في لجنة أمن الدولة
فاديم بيساريفيتش، مستشار، البعثة الدائمة لبييلاروس لدى الأمم المتحدة، فيينا
- تايلند باشاري بوينغباك، سكرتير أول، البعثة الدائمة لتايلند لدى الأمم المتحدة، فيينا
- تشاد محمد نورين عبد الرحمن، البعثة الدائمة لتشاد لدى الأمم المتحدة، نيويورك

توغو	يوتروفاي ماسينا، مدير وكالة الاستخبارات الوطنية
الجزائر	عبد العزيز طابي أنيني، مدير ديوان الرئيس منصور شلوف، مستشار في وزارة الشؤون الخارجية زهرة زرارة، سكرتيرة أولى، البعثة الدائمة للجزائر لدى الأمم المتحدة، فيينا
جزر القمر	محمد المعروف، مستشار خاص، البعثة الدائمة لاتحاد جزر القمر لدى الأمم المتحدة، نيويورك
الجمهورية العربية الليبية	خالد إمام السكي، المنظمات الدولية، اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي مفتاح محمد أبو ستة، إدارة العلاقات الدولية في مجلس الأمن الوطني
جمهورية أفريقيا الوسطى	إيف فالنتين غبيورو، نائب المدير العام للشرطة
الجمهورية التركية	إنان أوزيلدز، نائب مدير عام الإدارة العامة للشؤون الأمنية في وزارة الشؤون الخارجية كيزبان نيلفانا داراما، نائب الممثل الدائم في البعثة الدائمة للجمهورية التركية لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، فيينا عايدة أونلو، مستشارة، البعثة الدائمة للجمهورية التركية لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، فيينا نيهير أونيل، مستشار قانوني في البعثة الدائمة للجمهورية التركية لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، فيينا
الجمهورية التشيكية	فلاديمير رومل، سفير متجول، وزارة الخارجية ستييان ماريك، إدارة سياسة الأمن في وزارة الداخلية كاريل باتزوريك، وزير مستشار وزارة الخارجية، البعثة الدائمة للجمهورية التشيكية لدى الأمم المتحدة، فيينا
الجمهورية التونسية	محمد حبيب حداد، سفير، الممثل الدائم في البعثة الدائمة للجمهورية التونسية لدى الأمم المتحدة، فيينا لمياء سيالة، سكرتيرة أولى، البعثة الدائمة للجمهورية التونسية لدى الأمم المتحدة، فيينا
الجمهورية الدومينيكية	رامون كوينونيس، سفير، الممثل الدائم في البعثة الدائمة للجمهورية الدومينيكية لدى الأمم المتحدة، فيينا وندي أوليفيرو، وزيرة مستشارة، الممثلة الدائمة البديلة في البعثة الدائمة للجمهورية الدومينيكية لدى الأمم المتحدة، فيينا

<p>هشام تيناوي، عميد، رئيس قسم في الشرطة الجنائية العربية والدولية، وزارة الداخلية</p> <p>بشار صافية، سكرتير أول، البعثة الدائمة للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة، فيينا</p>	<p>الجمهورية العربية السورية</p>
<p>لوران بانتزا إيلومبا، جهة الوصل الوطنية في مجال مكافحة الإرهاب، مجلس الأمن الوطني</p>	<p>جمهورية الكونغو الديمقراطية</p>
<p>أريس موناندار، نائب مدير شؤون مكافحة الإرهاب في الإدارة العامة للأمن الدولي ونزع السلاح التابعة لوزارة الخارجية</p> <p>عبد الغفور، مسؤول في وزارة الخارجية</p> <p>لالو محمد إقبال، سكرتير أول، البعثة الدائمة لجمهورية إندونيسيا لدى الأمم المتحدة، فيينا</p> <p>غاردينا كارتاساسميتا، سكرتير ثالث، البعثة الدائمة لجمهورية إندونيسيا لدى الأمم المتحدة، فيينا</p>	<p>جمهورية إندونيسيا</p>
<p>فالتين لونغين ملوولا، مساعد مفوض شرطة، وزارة الداخلية</p>	<p>جمهورية تنزانيا المتحدة</p>
<p>تشانغ بوم هونغ، سكرتير أول، البعثة الدائمة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لدى الأمم المتحدة، فيينا</p> <p>إيل تشول ري، مستشار في البعثة الدائمة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لدى الأمم المتحدة، فيينا</p>	<p>جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية</p>
<p>فينغسافان سيبراسويت، مدير شعبة شؤون الأمم المتحدة السياسية والأمنية في إدارة المنظمات الدولية التابعة لوزارة الخارجية</p> <p>سيلبراني فيلون، مدير عام العلاقات الخارجية، مكتب مجلس الوزراء، وزارة الأمن العام</p>	<p>جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية</p>
<p>كزوليزا مابهونغو، المدير العام لشؤون الأمم المتحدة السياسية، إدارة العلاقات الدولية والتعاون الدولي</p> <p>ماتالابا أندرو موغادينغواني، سكرتير أول، البعثة الدائمة لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة، فيينا</p>	<p>جنوب أفريقيا</p>
<p>ديفيد تابوتسادتسي، مدير مركز مكافحة الإرهاب التابع لوزارة الداخلية</p> <p>زوراب مايسورادتسي، نائب مدير مركز مكافحة الإرهاب التابع لوزارة الداخلية</p>	<p>جورجيا</p>
<p>يورغن غاميلفارد، كبير المستشارين في مركز الأمن العالمي التابع لوزارة الخارجية</p>	<p>الدانمرك</p>

الرأس الأخضر	ناتال أوجينيو سيلفا بانس دي بورتيلاي برادو، نائب المدير الوطني للشرطة القضائية
رومانيا	آنكا يوركان، نائب مدير، منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، المخاطر غير المتناظرة ومنع الانتشار دانييل فلاز، خبير، الإدارة العامة لمنع الإرهاب ومكافحته سيمونا مارين، سكرتيرة أولى، البعثة الدائمة لرومانيا لدى الأمم المتحدة، فيينا
زمبابوي	وولتر باسوبو، مدير، وزارة أمن الدولة ليلوهورونولو ديويبي، مسؤول أمني أول، وزارة أمن الدولة جوليا مارانغواندا، مستشارة، الممثلة البديلة في البعثة الدائمة لزمبابوي لدى الأمم المتحدة، فيينا
سري لانكا	مصطفى جعفر، السفير والممثل الدائم، سفارة سري لانكا وبعثتها الدائمة لدى الأمم المتحدة، فيينا جاغات دياس، نائب رئيس البعثة، سفارة سري لانكا، برلين ساتيا رودريغو، مستشارة، سفارة سري لانكا وبعثتها الدائمة لدى الأمم المتحدة، فيينا غيث سورانغا الغواتي، سكرتير ثان، سفارة سري لانكا وبعثتها الدائمة لدى الأمم المتحدة، فيينا
السلفادور	فانيسا إنتريانو، سفيرة، الممثلة الدائمة، البعثة الدائمة لسلفادور لدى الأمم المتحدة، فيينا جوليا فيلاتورو، وزيرة مستشارة في البعثة الدائمة لسلفادور لدى الأمم المتحدة، فيينا
سلوفاكيا	ميلان سيغانيك، مدير إدارة التحديات العالمية في وزارة الخارجية مارتن باران، ضابط شرطة كبير في وحدة مكافحة الإرهاب التابعة لوزارة الداخلية ماريك شافين، إدارة التحديات العالمية في وزارة الخارجية لوبيك ستيليكوفا، وحدة مكافحة الإرهاب في وزارة الداخلية هانا كوفاكوفا، مستشارة ونائبة الممثل الدائم في البعثة الدائمة لجمهورية سلوفاكيا لدى المنظمات الدولية، فيينا
سلوفينيا	أندريه سلابنيكار، وزير مفوض، إدارة شرطة الأمن، وزارة الخارجية
سنغافورة	هوانغ هان لي، نائب مدير المركز الوطني لتنسيق شؤون الأمن التابع لمكتب رئيس الوزراء تياو لين أنغ، مساعد مدير المركز الوطني لتنسيق شؤون الأمن التابع لمكتب رئيس الوزراء

السودان	جون سايمون، سفير، إدارة القانون الدولي والمعاهدات الدولية ستونا عبد الله عثمان، نائبة رئيس البعثة في سفارة السودان، فيينا
السويد	ماركوس بريكسكيولد، رئيس شعبة مسائل الديمقراطية في وزارة الإدماج والمساواة بين الجنسين صوفي هيلبوم، موظفة مسؤولة في وزارة الخارجية
سويسرا	يورغ ليندنمان، سفير، نائب مدير (الإدارة العامة للقانون الدولي) ومنسق مكافحة الإرهاب، الإدارة الاتحادية للشؤون الخارجية دانييل فرانك، نائب منسق مكافحة الإرهاب في الإدارة العامة للقانون الدولي، الإدارة الاتحادية للشؤون الخارجية ألبرتو غروف، مستشار شؤون الأمم المتحدة واليونيدو، البعثة الدائمة لسويسرا لدى الأمم المتحدة، فيينا
شيلي	ميلينكو سكوكنيك، سفير، الممثل الدائم في البعثة الدائمة لشيلي لدى الأمم المتحدة، فيينا رودريغو توليدو، مدير إدارة مكافحة الإرهاب في وزارة الخارجية ميلا فرانثيسكو، الممثلة الدائمة البديلة في البعثة الدائمة لشيلي لدى الأمم المتحدة، فيينا
صربيا	ميودراغ لاترتش، مجلس الوزراء، مكتب التعاون الدولي والاندماج في الاتحاد الأوروبي رادوسلاف دجينوفتش، رئيس وحدة مكافحة الإرهاب وجهة الوصل الوطنية لمكافحة الإرهاب في الإدارة العامة للشرطة الجنائية
الصين	شين كينمين، سكرتير ثالث، البعثة الدائمة لجمهورية الصين الشعبية لدى الأمم المتحدة
العراق	محمد غازي مطشر، عميد، وزارة الداخلية
عمان	إبراهيم سالم السيابي، عقيد، شعبة الاتصالات والتنسيق، المكتب السلطاني سليمان مسلم الإسماعيلي، مقدم، إدارة الأمن الداخلي عبد الله صالح الغيلاني، مقدم، شرطة عمان السلطانية، وزارة العدل
غانا	فيلومينا ساكار، رئيسة وحدة تطوير المواد، مجلس مكافحة المخدرات فرانسيس كويسي إيشون

<p>غواتيمالا</p> <p>كارلا ماريا رودريغيس مانسيا، السفيرة والممثلة الدائمة، البعثة الدائمة لغواتيمالا لدى الأمم المتحدة، فيينا</p> <p>سيلفيا وولرس دي مي، مستشارة وسكرتيرة أولى، البعثة الدائمة لغواتيمالا لدى الأمم المتحدة، فيينا</p> <p>ساندرا نوريغا أوريسار، وزيرة مستشارة، البعثة الدائمة لغواتيمالا لدى الأمم المتحدة، فيينا</p>	<p>غواتيمالا</p>
<p>ولد حامد حامد، رئيس مكتب المفوض العام لشرطة النظام العام</p>	<p>غينيا - بيساو</p>
<p>فيرجيني بريلورو، رئيسة مكتب مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة في وزارة العدل</p> <p>كارولين مونفوازان، خبيرة وطنية في وزارة الخارجية</p>	<p>فرنسا</p>
<p>ريكاردو اليخاندرو بلانكافلور، وكيل إدارة العدل</p> <p>جيروم إنسيونغ، مساعد أمين، مكتب الأمين التنفيذي</p> <p>بيدرو ر. كابواي، مدير عام وكالة الاستخبارات الوطنية ورئيس أمانة مجلس مكافحة الإرهاب</p> <p>ماريا إيلينا الغابري، السكرتيرة الأولى والممثلة البديلة في البعثة الدائمة للفلبين لدى الأمم المتحدة، فيينا</p>	<p>الفلبين</p>
<p>ريينا - ربيكا هيك، سكرتيرة أولى، دائرة الشؤون القانونية في وزارة الخارجية</p>	<p>فنلندا</p>
<p>باسون نغويين، نائب الممثل الدائم في البعثة الدائمة لجمهورية فييت نام الاشتراكية لدى الأمم المتحدة، فيينا</p>	<p>فييت نام</p>
<p>ميروبي كريستوف، سكرتير ثان، وزارة الخارجية، البعثة الدائمة لقبرص لدى الأمم المتحدة، فيينا</p>	<p>قبرص</p>
<p>غانم الخليفة القبيسي، عقيد، وزارة الداخلية، عضو اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب</p> <p>ناصر يوسف المال، مقدم، عضو اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب ومقررها</p> <p>خليل إبراهيم المهندي، مقدم، عضو اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب ومدير الشؤون القانونية في إدارة قوة الأمن الوطني</p>	<p>قطر</p>
<p>مراد سماغولوف، وزير مستشار، البعثة الدائمة لجمهورية كازاخستان لدى الأمم المتحدة، فيينا</p> <p>إيرلان بيغيزانوف، سكرتير أول، البعثة الدائمة لجمهورية كازاخستان لدى الأمم المتحدة، فيينا</p>	<p>كازاخستان</p>

كرواتيا	فيسنا فوكوفيتش، مديرة إدارة شؤون الأمم المتحدة في وزارة الخارجية تيهوميير لولتس، رئيس قسم شؤون مجلس الأمن التابع لإدارة شؤون الأمم المتحدة في وزارة الخارجية
كندا	ديفيد نيلسون، سكرتير أول، البعثة الدائمة لكندا لدى الأمم المتحدة، فيينا
كوت ديفوار	كوفي إيفاريسست يابي، سفير، البعثة الدائمة لكوت ديفوار لدى الأمم المتحدة، فيينا بادارا ألي باسانته، رئيس وحدة، الدرك الوطني
كوستاريكا	أنا تيريزا دينغو بينا فيدس، السفيرة والممثلة الدائمة في البعثة الدائمة لكوستاريكا لدى الأمم المتحدة، فيينا كارول فيفيانا آرسيه إتشيفيريا، المستشارة والممثلة الدائمة البديلة في سفارة كوستاريكا وبعثتها الدائمة لدى الأمم المتحدة، فيينا
كولومبيا	روسو خوسيه سيرانو كادينا، السفير، سفارة كولومبيا، البعثة الدائمة لكولومبيا لدى الأمم المتحدة، فيينا
الكويت	أيمن الشطي، نقيب، وزارة الداخلية، شؤون مكافحة الإرهاب
كينيا	ديفيد موانغاني، مدير مكتب الرئيس، المركز الوطني لمكافحة الإرهاب التابع لوزارة الدولة لشؤون الدفاع ليليان أوكومو - أوبو، مستشارة دولة أولى، مكتب النائب العام
لبنان	قزحيا الخوري، السفير والممثل الدائم للبنان لدى الأمم المتحدة، فيينا جان مراد، السكرتيرة الأولى والممثلة الدائمة البديلة للبنان لدى الأمم المتحدة، فيينا
ليختشتاين	رينيه برولهارت، رئيس وحدة الاستخبارات المالية إيزابيل فروميلت، مسؤولة في وزارة الخارجية
مالي	بويكر غورو ديال، سفير ومدير الشؤون القانونية في وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي
ماليزيا	زايلاني هاشم، رئيس وحدة الاستراتيجية السياسية والأمنية في وزارة الداخلية هميزان هاشم، سكرتير أول، البعثة الدائمة لماليزيا لدى الأمم المتحدة، فيينا

مدغشقر	ماري نويلين راليفيلو، مديرة إدارة الشؤون القضائية في وزارة العدل لوسيان راكوتونيانا، مدير شؤون حقوق الإنسان والعلاقات الدولية في وزارة العدل
مصر	أشرف محسن، نائب مساعد وزير الخارجية في وزارة الخارجية، ورئيس فريق الخبراء المعني بمكافحة الإرهاب التابع لجامعة الدول العربية
المكسيك	ليليانا لوبيز أورتييز، مديرة التعاون الدولي بشأن مكافحة الإرهاب والأمن البشري في وزارة الخارجية ماريو شابارو ألتاميرانو، محلل، التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب والأمن البشري في وزارة الخارجية
المملكة العربية السعودية	عبد الرحمن الهدلق مستشار وزير الداخلية للشؤون الأمنية ومدير إدارة مكافحة التطرف صالح عبد الله الغامدي، مستشار في وزارة الداخلية خالد محمد الوائلي، سكرتير ثان، البعثة الدائمة للمملكة العربية السعودية لدى الأمم المتحدة، نيويورك
المملكة المتحدة	كولن سميث، مساعد مدير إدارة الاستراتيجية ومكافحة الإرهاب، مكتب الشؤون الخارجية والكوننولث لورين كايت، سكرتير ثالث، البعثة الدائمة للمملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة، فيينا
المملكة المغربية	الحسن العوفي، النائب العام عبد الرحمن فياض، وزير مستشار، البعثة الدائمة للمملكة المغربية لدى الأمم المتحدة، فيينا
منغوليا	داشدورج مورون، رئيس وكالة الهجرة المنغولية وعضو مجلس منغوليا لتنسيق مكافحة الإرهاب داشدورج غانبولد، موظف في مجلس منغوليا لتنسيق مكافحة الإرهاب مانلاجاف جامبالسورين، موظف في مجلس منغوليا لتنسيق مكافحة الإرهاب دامدينبوريف غانبات، موظف في مجلس منغوليا لتنسيق مكافحة الإرهاب
موريشيوس	باتريس أوجين كوريه، سفيرة، مديرية الشؤون السياسية المتعددة الأطراف في وزارة الخارجية
موزامبيق	باولو أسوبوجي، مدير الشؤون القانونية في وزارة العدل خوسيه روبيرتو كومباني، مستشار في وزارة العدل

ميانمار	موي كياو أونغ، نائب مدير شعبة المنظمات الدولية التابعة لإدارة المنظمات الدولية والشؤون الاقتصادية في وزارة الخارجية
ناميبيا النرويج	كونيا كريستي بريتز، مفتش أول في وزارة السلامة والأمن كارل ساليكات، مستشار أول في وزارة الخارجية إيريك فريمانسلوند بريدي، سكرتير أول، البعثة الدائمة للنرويج لدى المنظمات الدولية، فيينا
النمسا	هيلموت بوك، سفير، الممثل الدائم للبعثة الدائمة للنمسا لدى الأمم المتحدة في فيينا، الوزارة الاتحادية للشؤون الأوروبية والدولية إليزابيث تيشي- فيسلبيرغر، السفيرة والمديرة العامة للشؤون القانونية والقيصلية في الوزارة الاتحادية للشؤون الأوروبية والدولية يوهان بريغر، مدير إدارة العدل وشعبة الشؤون الداخلية في الوزارة الاتحادية للشؤون الأوروبية والدولية يوزيف تيشهارت، مدير إدارة مكافحة الإرهاب في الوكالة الاتحادية لحماية الدولة ومكافحة الإرهاب التابعة لوزارة الداخلية الاتحادية
نيجيريا	إفيينوا أنغلا نفورغو، عضوة جهة الوصل الوطنية لمكافحة الإرهاب والوزارة والممثلة الدائمة لنيجيريا لدى الأمم المتحدة في نيويورك كينجيكا لينوس إيكيديد، وزير، البعثة الدائمة لنيجيريا لدى الأمم المتحدة، فيينا
نيكاراغوا	إيزولدا فريكسيونيه ميراندا، السفيرة والممثلة الدائمة في البعثة الدائمة لنيكاراغوا لدى الأمم المتحدة، فيينا
نيوزيلندا	هاميش كوبر، مدير شعبة الأمن الدولي ونزع السلاح
الهند	أشوك برازاد، مدير مشارك في وزارة الداخلية سومندو باغتشي، مدير شؤون مكافحة الإرهاب في وزارة الخارجية أبهيجيت هالدر، مستشار في البعثة الدائمة للهند لدى الأمم المتحدة، فيينا
هنغاريا	غيورغي مارتن زاناتي، المنسق الوطني لشؤون الإرهاب في وزارة الخارجية
هولندا	فرانك فان بويينغن، رئيس شعبة مكافحة الإرهاب ومستشار الأمن الوطني في وزارة الخارجية

<p>غيل روبرتسون، القائمة بأعمال نائب منسق شؤون الأمن الداخلي والشؤون عبر الإقليمية في وزارة الخارجية كارول فولر، قائمة بالأعمال، وزارة الخارجية ستيفاني أمانديو، مستشارة شؤون الأمم المتحدة، البعثة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، فيينا إدورد كوريغان، سكرتير ثان، البعثة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، فيينا</p>	<p>الولايات المتحدة الأمريكية</p>
<p>كاتسورو ناغاي، مدير شعبة التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب، مكتب السياسة الخارجية التابع لوزارة الخارجية كاتسوتوشي إيشيكاوا، السكرتير الأول والممثل البديل في البعثة الدائمة لليابان لدى الأمم المتحدة، فيينا</p>	<p>اليابان</p>
<p>هشام الغزالي، عميد، وزارة الداخلية مروان الذبحاني، سكرتير ثالث، البعثة الدائمة لليمن لدى الأمم المتحدة، فيينا</p>	<p>اليمن</p>
<p>ديميتروس بابانديرو، مستشار سياسي لمسائل الأمن الدولي في وزارة الخارجية</p>	<p>اليونان</p>

ثانيا- الكيانات الممثلة بمراقبين

فلسطين

زهير الوزير، السفير والمراقب الدائم في بعثة فلسطين لدى الأمم المتحدة، فيينا
عبد الحميد البابا، مدير عام، وزارة الداخلية
صفاء شباط، مستشار لدى المراقب الدائم لفلسطين، بعثة المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة،
فيينا

ثالثا- الهيئات التابعة لمجلس الأمن

لجنة مجلس الأمن الدولي المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) بشأن تنظيم القاعدة وحركة طالبان وما
يرتبط بهما من أفراد وكيانات
توماس ماير - هارتينغ، رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧، السفير والممثل الدائم في البعثة
الدائمة للنمسا لدى الأمم المتحدة، نيويورك

لجنة مجلس الأمن الدولي المنشأة عملاً بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب

رانكو فيلوفيتش، رئيس لجنة مكافحة الإرهاب المنشأة عملاً بالقرار ١٣٧٣، السفير والممثل الدائم في البعثة الدائمة لجمهورية كرواتيا لدى الأمم المتحدة، نيويورك

لجنة مجلس الأمن الدولي المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)

خورخيه أوربينا، رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠، السفير والممثل الدائم في البعثة الدائمة لكوستاريكا لدى الأمم المتحدة، نيويورك

رابعاً- الأمانة العامة للأمم المتحدة ومعاهدها ووكالاتها المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة

فريق الرصد المعني بتنظيم القاعدة وحركة طالبان

ريتشارد باريت، منسق

المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب

مايك سميث، المدير التنفيذي

أحمد عصمت سيف الدولة، رئيس قسم

فاندا ستلتزر سيكويرا، مساعدة خاصة للمدير التنفيذي

فرقة العمل المعنية بتنفيذ تدابير مكافحة الإرهاب

جان - بول لابورد، رئيس مكتب فرقة العمل المعنية بتنفيذ تدابير مكافحة الإرهاب التابع للأمم المتحدة

كزياو هوي وو، مستشار سياسي أول، مكتب فرقة العمل المعنية بتنفيذ تدابير مكافحة الإرهاب التابع للأمم المتحدة

ميرنا غاليك، مسؤولة مشاركة، المكتب التنفيذي للأمين العام للأمم المتحدة

جان نويتسه، خبير مشارك، مكتب فرقة العمل المعنية بتنفيذ تدابير مكافحة الإرهاب التابع للأمم المتحدة

ستاين بيرنر، خبير مشارك، مكتب فرقة العمل المعنية بتنفيذ تدابير مكافحة الإرهاب التابع للأمم المتحدة

إدارة الشؤون السياسية

لاورا فاكاراي، رئيسة، المنظمات الإقليمية، وحدة تخطيط السياسات ودعم الوساطة

فريق الخبراء التابع للجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠

بيرهانيكون أنديميكال، منسق فريق الخبراء

الوكالة الدولية للطاقة الذرية

غوستافو تسلاوفينين، مدير مكتب نيويورك والممثل لدى الأمم المتحدة

صندوق النقد الدولي

نديم كرياكوس - سعد، نائب مدير ومستشار أول، فريق النزاهة المالية، الإدارة القانونية

مكتب شؤون نزع السلاح

نيكيeta سميدوفيتش، موظف شؤون سياسية أول

مكتب الأمم المتحدة للشؤون القانونية

يانيك تويله، موظف قانوني مشارك

منظمة حظر الأسلحة الكيميائية

كريستستوف باستوريج، مدير مكتب المشاريع الخاصة، الأمانة الفنية

إدارة عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة

أنیکا هانسن، موظفة شؤون سياسية ووجهة وصل في مجال مكافحة الإرهاب في إدارة عمليات حفظ السلام

إدارة شؤون الإعلام

يانوس تيزوفسكي، موظف إعلام

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ميريام منديس- مونتالفو

معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة

فرانشيسكو كابييه، رئيس مختبر الإدارة الرشيدة للأمن/مكافحة الإرهاب التابع لمعهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة
ماسيميليانو مونتاناري، منسق برامج
فيدريكو ماركون، منسق مشاريع
ماريان دي برويجن، منسقة مشاريع

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

أنطونيو ماريا كوستا، المدير التنفيذي

جون سانديج، نائب المدير، شعبة شؤون المعاهدات، ومدير فرع شؤون المعاهدات والمساعدة القانونية

سيسيليا روثستروم - روين، رئيسة فرع منع الإرهاب

جورج بوثوبالي، رئيس قسم برامج وسياسات مكافحة الإرهاب التابع لفرع منع الإرهاب

جو ديديني - أمان، موظف منع الإرهاب في فرع منع الإرهاب
هانا ماكغلو، خبيرة مشاركة في مجال منع الإرهاب، فرع منع الإرهاب

مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

محمد أبو حارثية، وحدة السياسات الأمنية وحقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب وسيادة القانون
والديمقراطية

آن شاربور، موظفة شؤون حقوق الإنسان

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

ماريا بانسيس ديل ري، موظفة شؤون قانونية

مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها في سياق مكافحة
الإرهاب

مارتن شاينين، المقرر الخاص

البنك الدولي

نيكولا ترونكوسو، موظف فني مشارك مبتدئ، وحدة نزاهة الأسواق المالية

خامساً - المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى

المركز الأفريقي لدراسات وبحوث مكافحة الإرهاب

ممثلاً بالسيد بادارا ألي باسانته، كوت ديفوار

كومنولث الدول المستقلة

ديمتري ييغوروف، رئيس الفريق المعني بالمعلومات، مركز مكافحة الإرهاب

أمانة الكومنولث

شادراش عثمان هارونا، مستشار قانوني، قسم القانون الجنائي التابع لشعبة الشؤون القانونية والدستورية

مجلس أوروبا

ألكسندر غويسيل، منسق مكافحة الإرهاب لدى مجلس أوروبا

ألبينا أوفسيارينكو، الأمينة المشاركة للجنة الخبراء المعنية بالإرهاب التابعة لفرقة العمل المعنية بمكافحة
الإرهاب

مجلس الاتحاد الأوروبي

جيل دو كيرشوف، منسق مكافحة الإرهاب لدى مجلس الاتحاد الأوروبي

وحدة التعاون القضائي التابعة للاتحاد الأوروبي

ميشيل كونيسكس، نائبة رئيس وحدة التعاون القضائي التابعة للاتحاد الأوروبي، ورئيسية الفريق المعني بالإرهاب

المفوضية الأوروبية

مايكل ميركر، المفوضية الأوروبية، المسؤول عن مسائل مكافحة الإرهاب في وحدة السياسة الأمنية التابعة للمديرية العامة للعلاقات الخارجية
كسودي بالاسز، المفوضية الأوروبية

برنامج بناء القدرات لمكافحة الإرهاب التابع للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية

نزار النور سليمان، مستشار أول في مجال مكافحة الإرهاب
صموئيل سيروانغا، محلل قانوني أول

لجنة المحيط الهندي

دونيس آزايس-فيلي، مسؤول حافظة التنمية البشرية

المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)

كيم ماركوس، مساعد مدير مكتب الإنتربول في الأمم المتحدة

المنظمة الدولية للهجرة

آندرياس هالباخ، مراقب دائم
بير روسي- لونغي، مراقب دائم بديل

منظمة الدول الأمريكية

غونزالو غاليفوس، أمين لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة الإرهاب

منظمة الديمقراطية والتنمية الاقتصادية

غيورغي نازاروف، منسق برامج معني بالمسائل السياسية - القانونية أمانة منظمة الديمقراطية والتنمية الاقتصادية

منظمة الأمن والتعاون في أوروبا

راينهارت أوريج، مستشار، وحدة إجراءات مكافحة الإرهاب
 نيمانجا ما ليسيفتش، موظف برامج مشارك، وحدة إجراءات مكافحة الإرهاب
 بن هيلر، موظف برامج مشارك، وحدة إجراءات مكافحة الإرهاب
 هيما كوتيشا، مستشار، الوحدة السياسية - العسكرية، مكتب منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في باكو

مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا

كيرستن ملاتشاك، رئيس إدارة حقوق الإنسان

الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي

حبيب كامبانغا، عضو الأمانة التنفيذية

الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا

آبي دالمايدا، المراقبة المتعددة الأطراف، إدارة الشؤون الاقتصادية والسياسية والمالية الداخلية

سادسا - المنظمات غير الحكومية**مركز التعاون العالمي على مكافحة الإرهاب**

إيريك روزاند، مدير مشارك

معهد ائتلاف كوكب الأرض

فرجينيا بلتران، محامية

UNODC



مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

Vienna International Centre, PO Box 500, 1400 Vienna, Austria
Tel.: (+43-1) 26060-0, Fax: (+43-1) 26060-5866, www.unodc.org



منشورات الأمم المتحدة
طُبع في النمسا



V.10-52203—August 2010—100